الكلية التربوية المفتوحة
مركز البصرة الدراسي

الزراعة وتطورها في لواء البصرة من خلال تقارير المفتش الإداري للفترة ١٩٤٥-١٩٥٨

Agriculture and its development in Basra District through reports of the Administrative Inspector For the period 1945-1958

م.د حميد سيلاوي لفتة
كلية التربيوية المفتوحة – مديرية تربية البصرة
Mymom98764321@gmail.com

م.د احمد عبدالستار كاطع
كلية الاداب – جامعة البصرة
Ahmed.gati@uobasrah.edu.iq

الكلمات المفتاحية

(الزراعة – التمور – النخيل – البساتين - Agriculture - dates - palm trees - orchards)

المقدمة

شهد لواء البصرة تطوراً ملحوظاً في النشاط الاقتصاديّ التقليديّ لا سيّما القطاع الزراعيّ الذي كان يمتهنه العديد من اهالي اللواء ومما ساعد عليه طبيعة الاراضي الزراعية فضلاً عن توفر المياه لان يقع على ملتقى نهري دجلة و الفرات مما أدى الى ازدهار زراعة النخيل التي انتشرت في مختلف مناطق اللواء وقد ساعدت زراعة النخيل في ظهور عدد من الصناعات التي ارتبطت مثل صناعة كبس التمور حيث انتشرت تلك المكابس لم يكن جميعها تابعة للأهالي في مناطق زراعة النخيل وشكلت الزراعة مورداً مهماً من موارد خزينة العراق للواء ، رغم ذلك فأن تلك الانشطة الاقتصادية لم تخلُ من بعض المشكلات التي ثبتتها التقارير الحكومية من ناحية الفيضان قد تأثرت الزراعة بشكل كبير ومنها المشكلات بين الفلاح وملاّكيين الارضي ، وقد كان للثروة الحيوانية اثر محدود في تطور الاقتصاد البصريّ ، وذلك بسبب انتشار الامراض المعدية بين الحيوانات فضلاً عن ضعف الكادر البيطريّ في معالجه الامراض ، وكان للمصرف الزراعي اثراً كبير في دعم الفلاح من خلال اعطاء السلف للمزارعين اصحاب الاراضي مما ادى الى تطور القطاع الزراعي وساهم في التطور الاقتصادي للعراق بصورة عامة ولواء البصرة بصورة خاصة .

Abstract

The Basra District witnessed a remarkable development in traditional economic activity, especially the agricultural sector, which was practiced by many of the people of the District. This was helped by the nature of agricultural lands and the availability of water, which led to the prosperity of palm cultivation, which spread in various areas of the District. Palm cultivation helped in the emergence of a number of The industries that were associated with it, including the date pressing industry, as these presses spread, were not all owned by the people in the palm growing areas, and agriculture constituted an important resource for the Iraqi treasury for the district. However, these economic activities were not without some problems, which were proven by government reports regarding the flood. Agriculture was greatly affected, including problems between the farmer and the landowners. The animal revolution had a limited impact on the development of the agricultural economy, due to the spread of infectious diseases among animals, as well as the weakness of the veterinary staff in treating diseases. The Agricultural Bank had a major impact in supporting the farmer by giving advances. For land-owning farmers, which led to the development of the agricultural sector and contributed to the economic development of Iraq in general and the Basra District in particular.

المبحث الأول :-

الاوضاع الزراعية في لواء البصرة بعد الحرب العالمية الثانية :

تعد الزراعة احد النشاطات الاقتصادية الرئيسية التي تسهم في الاقتصاد الوطني ، اذ اشتهرت البصرة وامتازت بين سائر البلاد العربية بزراعة النخيل والعناية به ، فضلاً عن الحبوب كالحنطة والشعير والارز ، وهناك مواد اخرى يهتم السكان بمحصولاتها كالوبيا والماش ولباقلاء والذرة والسمسم ، كما يكثر على ضفاف انهارها القصب والبردي ، ويزرع في لواء البصرة ايضاً معظم انواع الفواكه واهمها العنب والتين والبطيخ بنوعيه ، وكذلك النارنج والليمون ، ومن النباتات العطرية يكثر زراعة الورد والفل والياسمين والنعناع ، ومن الخضروات يهتم اهالي البصرة بزراعة البامية والباذنجان واللهانة والسبيناغ والخس والبصل والثوم والكراث [١].

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ ، أكتسب لواء البصرة مكانة كبيرة في زراعة النخيل وانتاج التمور ، فهي تحظى بالموقع الاول في العراق والعالم بأعداد النخيل وأصنافه ، وكميات التمور المنتجة فيها وما يصدر الى الخارج بالنسبة الى نخيل القطر وتموره[٢]، اذ لعب القطاع الزراعي دوراً كبيراً في تكوين الدخل القومي والدخل الزراعي ، فلموسم التمور في البصرة اهمية كبيرة في حركة الموانئ والسكك الحديدية والكمارك وما تحصل عليه من رسومات وعمولات سنويا بأجراء التسهيلات التي تقدمها القطاع للتمور ونشاط التجارة الداخلية والخارجية [٣]. فضلا عن اهمية التمور الغذائية لسكان العراق ، وتبرز أهميته كمصدر لتوفير فرص العمل للأيادي العاملة كما انها مصدراً لثروات و العمل على التنمية للمنتجين والملاكين والعاملين في تجارتها كالمكابس والتجار[٤].

و بعد الحرب العالمية الثانية توجه العاملين في مجال تجار كبس التمور في لواء البصرة الى الاستعانة بالمكائن والآلات للتغلب على الظواهر الطبيعية وعلى تنميه موارده الاقتصادية قد اثر على تطوره الاجتماعي والاقتصادي تأثيراً ملموساً ، اذا كان لابد من استمرار هذا التقدم فضلاً عن التفكير رفع مستوى معيشته وحفظ كيانه الصحي عن طريق استغلال شتى الطرق الفنية للنهوض بالإنتاج الزراعي وتسخير الارض لسد الحاجات المتنامية[٥].

ففي عام ١٩٤٥ اشار المفتش الإداري علي البازركان عن لواء البصرة طريقة الزراعة ، اذ اوضح ان الطريقة المتبعة في عملية الغرس ووصفها بالعميقة ، وهذا يعرض الاملاك الى ضياع كبير من الاراضي ، وعدم الافادة منها ، لذلك قدم جملة من المطالب ومن اهمها :

١- ان تكون الزراعة على خطوط مستقيمة .

٢- اللجوء الى الحراثة بالمحارث الفرنجية الميكانيكية والآلات الاخرى فهذا يؤدي الى تقليل الاعتماد على الايدي العاملة .

٣- قطع جذور النباتات والاعشاب البرية الضارة التي تستنزف موارد الارض الغذائية .

٤- تكون الخضروات تابعة لرسوم الاستهلاك وجرت العادة في بقية الاراضي وفق القانون ضرورة تدقيق أوراق العاملين في ناحبة السيبة و حسم المشكلات بالطرق الدبلوماسية لكونهم يمارسون التهريب بين البلدين العراق و ايران [٦].

اما في ناحية السويب فلا توجد فيها موارد طبيعية عدا التمور وتأتي زراعة التمور في المرتبة الاولى الى جانب زراعة الحنطة والشعير والشلب و الرز والذرة ، اما في قضاء ابي الخصيب فكان سكانها مهتمين بأنشاء بساتين النخيل ، التي تعد مورد الرئيسي لمعظم أبناء هذه المناطق لعشرات السنين [٧].

كان للحزب الشيوعي ارتباط كبير بالفلاحين حيث قام الحزب بعد الحرب العالمية الثانية بتشكيل جمعيات اصدقاء الفلاحين في مناطق مختلفة من العراق من ضمنها لواء البصرة [٨] ، ثم اعقبة اجازات صريحة الى وزارة الداخلية لإجازاتها [٩] و تم تقديم المساعدات العينية و مكائن و معدات زراعية بدون مقابل سعياً منهم للانضمام الى العزب الشيوعي لكونهم طبقة اجتماعية كبيرة .

دور جمعية التمور في تطوير الانتاج الزراعي في لواء البصرة بين عامي ١٩٤٥-١٩٥٨:

كان مجلس ادارة جمعية التمور قد عقد اجتماعاً برئاسة عبدالله القصاب[١٠] المدير العام لجمعية التمور ، تم تداول مع اعضاء المجلس قضايا التي تخص التمور بالنظر الى حلول الموسم الجديد ، وافق المجلس على شراء قطعة من الارض في لواء البصرة لتخصيصها لمشاريع الجمعية التي ستقوم بها في المستقبل كأنشاء المكبس النموذجي عليها و في نهاية أيلول من العام ١٩٥٤ وافق المجلس على ايفاد المدير العام للجمعية عبدالله القصاب الى إيطاليا فضلاً عن موافقة وزارة الاقتصاد على ايفاد وفد اقتصادي بحضور المركز الإيطالي العربي ، و اجرى عبدالله القصاب مباحثات و اتصالات بهدف زيادة كميات التمور المصدرة الى إيطاليا ، مضافاً تصدير كميات من الدبس العراقي الى ايطاليا ، و لم يكتفي بذلك بل قام بزيارة عدد من البلدان الواقعة على حوض البحر الأبيض المتوسط لإيجاد أسواق جديدة للتمور [١١].

وفي العام نفسة اوفدت شركة التمور وفداً ضم كبار موظفي الشركة وعلى رأسهم سعادة ال نوري عبد الاحد المدير المفوض للشركة الى دول أوروبا وتمكن الوفد ان يحقق نجاحاً في مهمته ، حيث استطاع ان يصدر من التمور ما يقارب الاربعين الف طن ، وان عمل الوفد يعتبر نجاحاً باهراً للمشاكل التي صادفها وان الجمعية كانت قد اوفدت بدورها الى الولايات المتحدة الامريكية والحكومات المتحدة ولجامعة ماساتشوشس[١٢] Massachusetts من

الرجال الاكفاء بغية التخصص في مواضيع التمور ومنهم عبد الطيف المنديل ، وحبيب هدابه، وقد عاد السيد حبيب هدابه بعد ان اكمل جولته ومطالعاته وبحوثة هناك وحاز على شهادة الماجستير. اس من الجامعة ماساتشوشس وعين مديراً للمشاريع الفنية المتعلقة بجميعه التمور[١٣].

التراجع الزراعي في لواء البصرة

شهد لواء البصرة خلال المدة ١٩٤٥-١٩٥٤ تراجعاً كبيراً في المساحة الزراعية لبساتين النخيل ، اذ فقدت حوالي ٢٦،٧٠٠٠ الف دونم من الاراضي الزراعية للنخيل [١٤] ، ويعود السبب في ذلك عدم استخدام المكائن والآلات الزراعية الا بصورة ضيقة ومحدودة وعدم كري انهار البصرة وفروعها فضلاً عن ترسب الطمي أذ اصبح من العسير ارواء بساتين النخيل ما لم يتم تطهير تلك الجداول والانهر في لواء البصرة ، كما ان فيضان عام ١٩٥٤ الذي اطال لواء البصرة تسبب في هلاك معظم الفسائل والنخيل الصغير ، فضلاً عن توسع المدن والقرى وفتح الطرق الواسعة الجديدة بسبب قلع عدد كبير من النخيل [١٥] .

اشار النائب عن لواء البصرة عبد الهادي البجاري في جلسة مجلس النواب المنعقدة في الثاني والعشرين من كانون الاول ١٩٥٧ ، عندما حذر من خطر الفيضان مطالباً الحكومة بضرورة صيانة المزارع في البصرة من الغرق التي تتعرض اليه في كل موسم ، علماً ان هذه الكوارث قد اثقلت كاهل الفلاحين والمزارعين والملاكين على حد سواء ، لذا دعا النائب الحكومة بضرورة اتخاذ تدابير لدرء خطر الفيضان ، فضلاً عن ضرورة تعويض الفلاحيين والمزارعين المتضررين نتيجة الفيضانات [١٦] .

كان هذا التدهور يعود الى استغلال الملاكين للفلاح في عموم العراق ولواء البصرة خاصة ، اذا عانى الفلاح من سوء اوضاعه المعيشية والاجتماعية والصحية والتعليمية ، اذ كان دخل الفلاح لا يتجاوز ٢٠ ديناراً سنوياً مما يضطره الى بيع منتوجاته قبل حصادها ويستلف القروض بربا فاحش لا يقل عن ٥% من اصل المبلغ والمدة لا تتجاوز ستة اشهر وكانت حصته من الناتج تحجز قبل تسليمها[١٧].

كانوا الاقطاعيون يعارضون انشاء المدارس الابتدائية في القرى للحيلولة دون تعليم ابناء الفلاحين العاملين في ارضهم وذلك لسببين انه عند تعليم ابناء الفلاحين العاملين فان ذلك يحول دون عمل الابناء في اراضي الاقطاعيين فضلاً عن انه سيؤدي الى تحطيم نفوذهم الاقتصادي والاجتماعي [١٨].

دور المصارف الزراعية في تطوير الانتاج الزراعي في لواء البصرة

للحديث عن دور المصارف الزراعية لابد من تقديم نبذة مختصرة عن دور المصارف قبل العام ١٩٤٥ حيث ان القضايا الزراعية وتنظيم شؤونها باعتبارها المورد الرئيسي لاقتصاديات العراق ، وكانت الشغل الشاغل لجميع المسؤولين ، وفي عام ١٩٣٥ رأت الحكومة العراقية ان الفرصة قد حانت لتأسيس مؤسسة عن التسليف الزراعي في البلاد تتصرف كلياً لمساعدة الزراعة والمزارعين في البلاد اذ تقدمت بتأسيس المصرف الزراعي والصناعي حيث شرعت وصدرت بالقانون رقم (٥١) لسنة ١٩٣٥ ، اذ علق تنفيذ القانون بصدور ارادة ملكية ، وظل الحال كذلك حتى صدرت الارادة الملكية المرقمة (٦٣) المؤرخة في ١١ شباط ١٩٣٦ وهي تقضي بتنفيذ قانون المصرف الزراعي الصناعي العراقي ،وكانت الصعوبات التي اعترضت المصرف الزراعي هي معاملات السلفة الزراعية لان اوضاع ملكية الاموال غير المنقولة وكيفية التصرف بها كانت متشعبة مختلفة الشؤون فمنها ملك صرف ، والملك المفوض ، وحق القرار ، واللزمة ، والايجار ، والاذن بالاستغلال والمغارسة ، والتعبة ، فضلاً عن ذلك فان معظم هذه الحقوق لم يكن مسجلاً في دوائر الطابو ولهذا لم يكن المصرف قادراً على قبول المال غير المنقول الذي هو من هذا القبيل تامیناً لدينه[١٩].

استمر اعضاء المجلس النيابي في مناقشة القضايا المتعلقة بالمصرف الزراعي وتسليف المزارعين بعد الحرب العالمية الثانية لما لها من اهمية في تطوير الزراعة، وبهذا الشأن انتقد بعض اعضاء مجلس النواب[٢٠]عمل المصرف الزراعي في ١٧ نيسان عام ١٩٤٧ لان المصرف الزراعي لم يدعم أياً من المشاريع الزراعية الضخمة بالبلاد وخصوصاً استيراد المكائن الزراعية للفلاحين، كما طالبوا الحكومة برسم خطة ثابتة يسير عليها المصرف الزراعي في عمله[٢١].

رد وزير المالية يوسف غنيمة [٢٢] مشيراً الى ان المصرف الزراعي قد ادى خدمات جليلة، كما اكد وزير المالية ان المصرف الزراعي قد قام في باستيراد المكائن الزراعية من اجل اعطائها للفلاحين، وبسبب الحرب العالمية الثانية انقطعت الخدمات الانتاجية التي يقدمها المصرف الزراعي بسبب انقطاع طرق المواصلات[٢٣].

وفي الجلسة المنعقدة في ٥ تشرين الاول عام ١٩٤٨ طالب النائب عبد الرزاق الحمود الحكومة بأن تفتح فروعاً للمصرف الزراعي الصناعي في جميع الألوية العراقية من اجل دعم الفلاحين اصحاب الملكيات الصغيرة[٢٤]. فيما بين وزير المالية علي ممتاز الدفتري ان جميع المصارف الموجودة في العراق كمصرف الرافدين تقوم بدعم وتسليف الفلاحين من اجل دعم الانتاج الزراعي في العراق[٢٥]. بينما اوضح وكيل رئيس الوزراء جلال بابان ان اكثرية اهل

البصرة بما فيهم النائب عبد الرزاق الحمود قد استفادوا بشكل كبير جداً من المصرف الزراعي، كما بين النائب (لو لم يدعم الفلاحين واصحاب الاراضي في البصرة لتحولت املاكهم واراضيهم الزراعية الى غيرهم، كما بين ان المصرف الزراعي ليست له أية فروع في الالوية ولكن جميع الفلاحين يستفيدون من المصرف الزراعي بصورة عادلة)[٢٦].

طالب العديد من نواب المجلس في ١٥ ايار عام ١٩٥١ الحكومة باتخاذ إجراءات حاسمة لدرء خطر الفيضانات، واقترح نواب البصرة[٢٧] بعض الامور على الحكومة من اجل درء خطر الفيضان على البصرة اهمها: فتح مشروع شط العرب السويب الدعيجي الى شط العرب؛ لأن الأراضي المجاورة لها بور يمكن الاستفادة منها، احياء نهر الفيصلي شط البصرة وكريه الذي كان يسمى نهر سعدة من بزايز الهور حتى البحر، إذ يفيد البصرة بأن المياه التي تنحدر من السويب تأتي من حدود ايران ومن أهوار العمارة، فتختلط في مياه دجلة والفرات وشط العرب[٢٨].

كان لوزارة الزراعة دوراً كبيراً في تطوير الانتاج الزراعي في لواء البصرة ، اذ أرسلت وزارة الزراعة في عام ١٩٥٥ بعثة فنية لدراسة مزارع لواء البصرة وقد قدرت البعثة الامكانيات المتوفرة في الاراضي الواقعة هناك وخصبها وصلاحها لإنتاج الخضروات المتنوعة ، كما اكدت البعثة ان الاراضي في لواء البصرة هي اصلح الاراضي لزراعة المخضرات والفواكه ، فضلاً عن دارسة البعثة لوسائل الري التي يمكن استخدامها في سقي مزارع البساتين [٢٩]. هذا وقد قامت دائرة الري[٣٠] بعدة بمشاريع في لواء البصرة :

١- مشروع الحفاظ على البصرة من الغرق والذي يتكون ثلاث خطوات :

أ- انشاء فتحة تحت سكة الحديد بين الشعيبة والبصرة .

ب- انشاء فتحة على الطريق البصرة الزبير .

ج- انشاء سداد ترابية طولها حوالي 5،9 كيلو متر لحماية مدينة البصرة نفسها من الغرق بمياه هور الحمار المتدفقة خلال هذه الفتحات .

٢ – كري نهري الكباسي والدعيجي والبدء بتطهير نهري الصالحية وابي الخصيب .

٣- انشاء مسناة قصبة قضاء القرنة واخرى في قصبة البصرة تفرغ نهر الخورة من نهر شط العرب .

٤- انشاء ناظم لتنظيم مرور مياه البحر الى مملحة الفاو الحكومية

٥ تقوية السداد الخارجية لمملحة الفاو الحكومية

٦- انشاء سدود ترابية تتفرع من طريق البصرة القرنة حتى المدينة المتخذة طريقاً للسيارات الى مركز ناحية المدينة ولحماية الاراضي الزراعية من مياه هور الحمار في تلك المنطقة [٣١].

وفي عام ١٩٥٦ اصدر قانون المصرف الزراعي رقم ٢٨ و المتكون من ست عشر مادة تضمنت مختلف المبادئ والاهداف والتنظيمات التي على المصرف القيام بها لخدمة الزراعة والمزارعين وادارة اعمالهم ، نصت المادة الثانية على ان ... غاية المصرف مساعدة المزارعين للنهوض بالزراعة وتحسينها ويقوم بالاعمال الاتية :

أ بتسليف المزارعين لتأمين نفقات الزراعية والتشجير والبستنة وتزييد وتحسين منتوجاتها واصلاح الاراضي واحياءها وشراء المكائن والآلات الزراعية والاسمدة والبذور وفك الاراضي الزراعية من الرهن .

ب- تسليف لشراء المواشي والدواجن وتربيتها ولكل ما يؤول الى تزييد وتحسين المنتوجات الحيوانية.

ج - تسليف بطلب من الحكومة وضمانها لمبلغ السلف وفوائدها

د- تسليف ومساهمة في الصناعات الزراعية التي تهدف الى دفع مستوى الزراعة والتي ينص عليها نظام المصرف،

هـ- تأسيس المخازن والمستودعات لخزن الحبوب والمنتوجات الزراعية الاخرى والتسليف على المخزون فيها بموجب نظام المصرف.

و- التوسط في بيع المحصولات الزراعية .

ز- شراء المكائن والآلات والأدوات الزراعية (بما فيها الادوات الاحتياطية) الاسمدة والبذور وبيعها الى المزارعين نقداً او بأقساط مناسبة [٣٢].

جدول رقم (١)

المساحات المزروعة والانتاج في لواء البصرة للمحاصيل الزراعية الحنطة ، الشعير ، الرز خلال المدة١٩٥١-١٩٥٧[٣٣] :

المساحات المزروعة بألاف الدونمات							
المحاصيل	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧
الحنطة	٣,٠٠٠	٤,٠٠٠	٣,٠٠٠	٦,٠٠٠	١٥,٠٠٠	١٨,٠٠٠	١٩,٠٠٠
الشعير	-	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	٢٣,٠٠٠	٣,٠٠٠	٢,٠٠٠
الرز	٤,٤٧٠	٤,٤٩٢	١٦,٤١٠	٤,٦١٠	٣,٩٠٠	١,٩٦١	
الناتج بألاف الاطنان							
المحاصيل	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧

الحنطة	–	١,٠٠٠	–	–	٣,٠٠٠	٢,٠٠٠	٣,٠٠٠
الشعير	–	–	--	٥	–		١
الرز	٦٥٧	٧٨٨	٧٤٩	٥٢٦	١٤٤٦	٦٩٤	

جدول رقم (٢)

مساحات بساتين النخيل في لواء البصرة للمدة ١٩٥٢–١٩٥٨[٣٤].

السنوات	المساحة المغارسة بالنخيل	مقدار النقص بالدونم	نسبة النقص %
١٩٥٣–١٩٥٢	٢٢,٧٠٠٠	١٩٦,٠٠٠	–
١٩٥٦–١٩٥٥	١٩٦,٠٠٠	٢٦,٧٠٠٠	١١,٩
١٩٥٨–١٩٥٧	١٨٥,٠٠٠	١١,٠٠٠	٥,٦
مجموع النقص	٦٠٨,٠٠٠	٣٧,٧٠٠	%١٧,٥

يتضح لنا مساهمة المصرف الزراعي في مساعدة صغار المزارعين الخاضعين لبرامج المشاريع الزراعية الذي اقرته الحكومة العراقية مما ادى الى زيادة الانتاج الزراعي في لواء البصرة ورفع مستوى المعاشي وزيادة مساحات البساتين ، فضلاً عن مساهمة التسليف في رفع مستوى الزرعة ودعم الصناعات الزراعية التي تهدف الى رفع مستوى الزراعية .

المبحث الثاني :-

المشاكل الزراعية في لواء البصرة وموقف الاحزاب السياسية ونواب لواء البصرة منها ١٩٤٥–١٩٥٨

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية استمرت معاناة الفلاحين من المشاكل الزراعية التي كانت تهددهم ، و لم ترد مواقف في تقارير المفتش الإداري لاي أحزاب سياسية في لواء البصرة عدى الحزب الشيوعي الذي اصدر ميثاقاً وطنياً في شباط ١٩٤٥ تضمن الاتي :-

١- ايقاف نهب اراضي الفلاحين والملاكين الصغار

٢- المحافظة على الملكيات التعبة[٣٥].

٣- ايقاف نهب الاراضي والمقاطعات الاميرية من قبل المتنفذين .

٤- ايقاف اعطاء اللزمات الكثيرة – المقاطعات – الى الشيوخ المتنفذين.

٥- توزيع هذه الاراضي بقطع صغيرة على الفلاحين مباشرة بدون بدل او ايجار من اجل مساعدة الفلاحين وتخليصهم من نهب السراكيل والمرابيين [٣٦].

٦- منحهم القروض الحكومية ، نقدية وبذور ، ورفع الضرائب والرسوم و الخاوات ، والإيجارات الغير عادلة وليست قانونية عنهم ، تلك التي يفرضها عليهم الشيوخ والسراكيل ، من اجل تخليص الفلاحين من سرقات التجار لهم، وذلك بأنشاء جمعيات تعاونية لهم .

ففي عام ١٩٤٦ قضى الفيضان الذي حصل في البصرة على اعداد كثيرة من فسائل[٣٧] النخيل واتلفت كذلك الكثير من الفواكه وجميع اصناف العنب على ضفاف شط العرب في الجزر والاراضي المرتفعة ، الممتدة على الضفة الغربية من شط العرب من البصرة وحتى السيبة ، اما الفواكه المغروسة على هذه الضفة والممتدة من السيبة وحتى الفاو ، فهلكت ٧٥% منها فضلاً عن ذلك فقد تضررت مكابس التمور، ومزارع الخضروات ، فأصبحت هناك صعوبة في توفير الاعلاف[٣٨].

ازاء تلك التطورات سارع النائب عبود الملاك [٣٩] الى طرح هذا الموضوع في جلسة مجلس النواب الثامنة والثلاثين موضحاً ان المأساة التي يعيشها اهالي البصرة ، نتيجة الفيضان المدمر الذي دمر المزروعات كافة واصفاً حالة اهل البصرة بقولة " ان حالة اهل البصرة يرثى لها فلا غذاء ولا ملجا ولا وسيلة للعيش " مطالباً الحكومة وبشدة بضرورة اتخاذ خطوات سريعة وفعالة لإسعاف المنكوبين من اهالي البصرة نتيجة كارثة الفيضان التي لحقت بهم مقترحاً على الحكومة ضرورة توزيع الخيام ، وتقديم المساعدات المالية والغذائية لا أهالي البصرة [٤٠].

كما طالب نواب البصرة عبد الرزاق الحمود[٤١] وحسن عبدالرحمن ومحمد سعيد النقيب ، بضرورة اتخاذ إجراءات كفيلة بدرء خطر الفيضان ، على اعتبار ذلك الفيضان من القضايا المهمة التي اكتسح العراق عامة والبصرة خاصة ، فضلاً عن عما يتركه من تأثير كبير على حالة البلاد الاقتصادية والاجتماعية موضحين ان للبصرة مناسيب نهر الكارون اضافة الى دجلة والفرات ، وحمل النواب المسؤولية للحكومات المتعاقبة ، لعدم اتخاذها الاجراءات المناسبة للحد من خطورة الفيضان الذي ظل يهدد البصرة كل سنة تقريباً مشيرين ان الفيضان يشكل خسارة اقتصادية كبيرة للبلاد وتقدر بملايين الدنانير فضلاً عن خسارة في الأرواح و المزروعات التي تضررت بسبب ذلك[٤٢].

ففي جلسة مجلس النواب الثالثة والاربعين المنعقدة في السادس عشر من مايس ١٩٤٩، اثار النائب عن لواء البصرة جعفر البدر[٤٣] مسألة الاهتمام بالمشاريع الإروائية والزراعية وضرورة استخدام الاساليب الزراعية الحديثة قائلاً "ان العراق قطر زراعي تتوفر فيه اراضي صالحة للزراعة ، وضرورة ان يكون في مقدمة الامم التي بلغت مرحلة كبيرة في انتاجها الزراعي

، ولكن الواقع شيء اخر نجد الاساليب القديمة مستخدمة في الزراعة منذ الاف السنين " مشيراً الى اهمية المشاريع الإروائية والزراعية واستخدام الحكومة الى انشاء سايلو للحبوب في البصرة ، لان البصرة ميناء يصدر اكثر الحاصلات الزراعية [٤٤]، فضلاً عن ان قسم من سكان مناطق زراعة النخيل قد هاجروا من مناطق سكناهم ، للعمل خارج اللواء وخاصة الى الكويت اذ تشير الإحصائيات ان ٧٥% من المهاجرين الى الكويت من اهالي لواء البصرة بعد استثمار النفط في بداية الخمسينات فيها وشجعهم الى ذلك الروابط الاجتماعية التي تربط العوائل البصرية والكويتية[٤٥].

من المشاكل التي عانت منها الزراعة في لواء البصرة هو نزوح الفلاح من الريف والتوجه للعيش في المدينة مما ادى الى انخفاض زراعة وانتاجية الاراضي الزراعية [٤٦]، ان ما عاناه الريف من زيادة التخلف وانتشار الفقر والجهل والمرض وانعدام الخدمات مثل المياه والكهرباء والمراكز الصحية الى خلق ظروف معيشية قاسية دفعت الفلاح بالهجرة الى المدن الصناعية في مركز البصرة وخاصة بعد بروز مدينة المعقل منذ بداية الخمسينات كمركز عمل ومركز للاستيطان الحضري ، وبذلك توجه الفلاحين للعمل في قطاعات التشييد والبناء والخدمات والمعادن التي ظهرت بعد اكتشاف النفط في البصرة وزيادة عائداته [٤٧].

وطرح النائب عن لواء البصرة عبد الحميد الهلالي في دورة ١٩٤٧ – ١٩٤٨ [٤٨] سوء الاوضاع الخدمية والمعاشية المتمثلة في انتشار الفقر والجهل سبباً مباشراً في هجرة اعداد كبيرة من ارياف البصرة الى المدن العراقية وحتى الى خارج العراق الى الكويت، ولم يكتفي النائب بذلك انما طالب الحكومة الى الاهتمام بلواء البصرة لان اكثر الاراضي الزراعية تحولت الى صحراء[٤٩].

ومن اهم المشكلات الزراعية ، هو جشع المرابين والسماسرة الذين اقرضوهم قروضاً بشروط قاسية، لم يستطيع المزارعون تسديدها ، فاصبحوا تابعين لهؤلاء المرابين لحاجتهم للأموال وهذه من الاسباب الرئيسية التي دعت المزارعين الى هجرة اراضيهم او التنازل عنها للدائنين او تركوها وهربوا خوفاً من متابعة الشرطة لهم مما اضطر صغار المزارعين الى بيع تمورهم بصيغة البيع على خضار[٥٠].

كما شرعت الحكومة العراقية عام ١٩٥١ قانون الاعمار واستثمار الاراضي رقم ٤٣ الذي استهدف توزيع الاراضي الاميرية على المزارعين الا ان القانون لم يطبق بشكله المطلوب لعدم جدية النوايا اذا لم يشمل التوزيع سوى ٢% من مجموع العوائل الفلاحية في اللواء [٥١]، وبهذه القوانين اصبحت معظم الاراضي بحوزة الاقطاع والاثرياء اذ ان مجموع الملكيات الزراعية في لواء البصرة بلغ ٢٢,٠٩٣ دونماً ، اذا استحوذ الاقطاع بنسبة ٣٨,٤٥% من مجموع مساحات الملكيات[٥٢]، اذا تعاقد مالكين هذه الاراضي مع سكانها الاصليين على زراعتها بعقود تتبع

العرض المحلي ، التي اغلب قواعده يصنعها الملاكون انفسهم ، لذا كانت العلاقات الزراعية السائدة في بساتين النخيل أنواع منها [٥٣].

أ- المزارعون

١- مزارع وحصته الثمن ٨/١ من الثمار واحطاب النخيل ويقوم النخيل بالتلقيح وقطف الثمار وجمعها وتعبئتها ونقلها وتطهير السواقي الصغيرة .

٢- مزارع حصته الخمس ٥/١ من الثمار واحطاب النخيل ، واجباته نفس الواجبات اعلاه مع التعمير ثلاث جريب من البستان وتعمير مساحة ٧٠٠ متر من الجدول كل عام .

٣- مزارع حصته الربع ٤/١ من الثمار والاحطاب يقوم بواجباته من التلقيح وجمع الحطب وقطف الثمار وتطهير السواقي .

ب- التعابة

١- تعاب تثميني[٥٤] ، يستحق نصف الثمار يغرس النخيل لمدة اقصاها عشر سنوات ، يقوم بجميع الاعمال الزراعية .

٢- تعاب ثتميني ، يستحق ربع من الاراضي والشجر يغرس لمدة اقصاها عشر سنوات يقوم بذلك بكافة الاعمال الزراعية .

٣- تعاب يعتني بالنخيل القائم ، وحصته ٢/١ الثمار وعليه غرس فسائل جديدة ، يحددها مالك الارض ، ويسمى تعاب بالمغارسة .

٤ – تعاب حصته ١٨% من الارض و ٢/١ الحاصل ، يؤدي كافة الاعمال الزراعية .

ولقد اخذ قانون التسوية بمبدأ التصرف الفعلي كقرينة لأثبات حق صاحب السند في الاراضي الاميرية المفوضة بالطابو ، كما اشترط لغرض منح لزمة اراضي الى الشخص الذي يتصرف فيها ان يزرعها حسب التعامل المحلي او قام بغرسها بالأشجار وذلك وفق التعامل المحلي خلال المدة المعينة بالقانون السابقة لإعلان التسوية [٥٥].

اما الفوائد التي ترتبت على تسوية حقوق الأراضي فيمكن حصرها فيما يأتي [٥٦] .

١- حسم مشاكل الاراضي المزمنة والقضاء على المنازعات العشائرية .

٢- احصاء الاراضي الاميرية الصرفة التي تعود رقبتها للخزينة مما مكن الدولة من استثمار الفائض عن حاجتها من تلك الاراضي بطريق الاجازة او التفويض ببدل .

٣ تنظيم احصاء دقيق عن انواع الاراضي ومساحاتها في كل وحدة ادارية .

٤- ساعد مشروع تسوية حقوق الاراضي على اسكان القبائل والعشائر

و خلال المدة ١٩٥١ – ١٩٥٢ تعود بعض اسباب المشكلات بين التعابة والحكومة الى اهمال بعض مدراء النواحي والموظفين شكاوي التعابة فانعكس ذلك سلبياً على اوضاع المغارسين فعلى

سبيل المثال : رفضت مديرية ناحية السيبة استلام الاقساط المستحقة على المغارسين مما جعل الاخرين يقدمون شكواهم الى متصرف لواء البصرة ، وقد أدعوا في شكواهم ان مديرية الناحية رفضت استلام الاقساط المستحقة عليهم من بدلات التفويض على تفويضها اليهم ، ولحل المشكلة اوعز متصرف لواء البصرة الى مديرية ناحية السيبة ومديرية القضاء بلزوم استلام بدلات التفويض المصادق عليها من لدن وزارة المالية وتعقيب تحصيلها ضمن المدة المنصوص عليها في قانون تفويض بساتين الحكومة انف الذكر ، والتعليمات المتعلقة به والاستفسار عن قوائم بدلات التفويض وعدد الاقساط واسماء التعابة وذلك حسب المدة التي تنتهي بها المراحل القانونية للأقساط المتبقية في عهدة التعابيين [٥٧].

دخلت الاسر البصرية التي تملك الارضي الزراعية الواسعة في لواء البصرة في مشاحنات مع المغارسين والفلاحين بسبب طريقة حيازة الارض التي حصلوا عليها بطرق واساليب ملتوية [٥٨]، مما زاد في عملية الاستغلال ان اغلب هؤلاء الملاكين لم يشاطروا المغارسين السكن في الريف بل سكنوا مراكز المدينة وقصبات الاقضية مثل ابي الخصيب والزبير، لان هذه المناطق تقدم لهم خدمات ، فضلاً عن قربهم من الدوائر الحكومية وبعض الشخصيات المؤثرة فيها بحجة حماية مصالحهم ، حيث ان هؤلاء الملاكين غالباً ما كانوا يستعينوا بالسلطات الحكومية من اجل الحصول على حقوقهم التي يمتنع الفلاحون عن اعطائها، كذلك كانت املاك هؤلاء واسعة فلم يكن بمقدورهم جباية اموالها فأوكلوا الامر الى الوكلاء والسراكيل الذين امنعوا في عملية الاستغلال الفلاحين بشكل واسع [٥٩].

بسبب حدوث بعض التجاوزات على بعض التعابة اصدرت وزارة المالية تعليمات بينت فيها في العام ١٩٤٢ ، ان قانون تفويض بساتين الحكومة في لواء البصرة رقم ٤٦ لسنة ١٩٤١ أشاره الى الاشخاص الذين استفادوا من نصوصه وهم التعابة فقط (٦٠) ، اما المتجاوزين الذين لا عقود مغارسة لهم فلا يعدون من التعابة ولذلك يمكنهم الافادة من القانون المذكور ، واهتمت وزارة المالية بالتعابين والمتجاوزين الذين ليست لديهم عقود وعليهم القيام بتسجيل تعبأتهم واذا تطلب التسجيل وجود مساحين او تمهيدات اخرى فينبغي على مديرية الطابو العامة القيام بإجراءاتها كي لا تضيع حقوق التعابة ومعرفة المتجاوزين منهم [٦١].

وفي هذا السياق اكدت متصرفية لواء البصرة بكتبها الرسمية المتعددة ضرورة تسجيل بساتين الحكومة باسم مفوضيها التعابة الذين اكملت بحقهم المراسيم المنصوص عليها في قانون تفويض بساتين الحكومة رقم ٤٦ لسنة ١٩٤١، وهنا تعددت مراجعات التعابة ووكلائهم لدائرة الطابو بعرائض او شخصياً مطالبين بدفع رسوم الطابو وتسجيل تعباتهم بأسمائهم ولكن دائرة الطابو لم تتمكن من تنفيذ طلباتهم بسبب حدوث مشكلات عدة لم يجدوا لها حل، فقدم مدير طابو اللواء مذكرة ايضاحية الى متصرف لواء البصرة للعمل على حل المشكلات وانجاز ما بقي من تفويض بساتين الحكومة [٦٢].

ان تطبيق احكام قانون تفويض بساتين الحكومة في لواء البصرة تناول امرين هما :

اولا– اجراء معاملات افراز القطع العائدة للخزينة والمنتهية تسويتها والصادر سنداتها الى عدد من القطع يساوي عدد قطع التعابة فيها، وهذه المهمة هي بالطبع من مهام مديرية الطابو العامة ودوائرها لأنها عبارة عن معاملة افراز اصولية طبقاً لما نص علية الطابو ولكنها تختلف عن معاملات الافراز الاخرى بكثرة عدد القطع المفرزة وعدد خرائطها بحيث تشبه من حيث الشكل عملية لجان تسوية وافراز المقاطعة الى القطع التي بداخلها [٦٣].

ثانيا – ان تعقب معاملة الافراز التي هي من اختصاص دوائر الطابو معاملات تفويض كل قطع التعابة او بعضها الى التعابة انفسهم بضرورة متسلسلة وهذه العملية لا علاقة لها بدائرة الطابو الا بقدر ما يتعلق الامر باستيفاء رسوم الطابو والتسجيل لان عملية التفويض من اختصاص السلطات الادارية والمالية ولجنة التسجيل ، لان عملية التفويض من اختصاص السلطات الادارية والمالية ولجنة التفويض المنصوص عليها في القانون المبحوث عنه ثم تقدم الى دائرة الطابو بوصفها معاملة تفويض تطبيق واحكام المادة ٥٤٠ من نظام الطابو وهذه المعاملات لا توجد فيها إشكالات قانونية آنذاك[٦٤].

عمل المفتش الإداري على مراجعة و متابعة تلك الاحداث و العمل على تطبيقها مع الجهات المعنية كما ورد في بعض تقاريره ١٩٥١–١٩٥٢ .

كما اقترح مدير طابو لواء البصرة بانه من الضروري لإكمال التسجيل ان يكون لديه نسخة من تقارير لجنة التفويض بتقدير البدلات بعد مصادقة وزارة المالية عليها ، وقد رجا مدير الطابو ملاحظة هنا الامر عند ارسال متصرفية لواء البصرة القوائم الخاصة بأسماء التعابة لكي توافق وزارة المالية على تفويضهم حصة الحكومة كما طلب تزويد مدير الطابو بتقارير لجنة التفويض بتعابتهم بصورة تدريجية حتى تكتمل جميعها ليتم عمل التفويض بأسرع الممكنة [٦٥].

اكدت الحكومة من خلال كتبها الرسمية الى مدراء النواحي في لواء البصرة على المسؤولين اعلام التعابة بوجوب تسديد الاقساط المستحقة عليهم ، والملاحظ ان التعابة كانوا عاجزين عن تسديد هذه الاقساط لفقرهم ، فضلاً عن معيشتهم القاسية التي دفعتهم الى الهجرة من الريف الى المدينة التي سببت تدهور واهمال بساتين النخيل[٦٦].

في الاول من اب عام ١٩٤٠ تأسست غرفة زراعة البصرة[٦٧] وباشرت اعمالها وقد عملت جاهدة في الاتصال بالزراع والملاكين وتشجيعهم على الانضمام اليها ، كما انها استمعت الى مطالبيهم سواء ما كان بخصوص التمور وتسلمها او ما كان بخصوص المخضرات وتصديرها [٦٨].

اتصلت غرفة تجارة البصرة بالجهات المختصة وحصلت على نتائج طيبة كانت جميعها لصالح الزراع والملاكين كما انها اتصلت بوزارة الزراعة ، وبينت ضرورة فتح معمل لتصليح المكائن والآت الزراعية وتأجير الآت الى من يرغب من الفلاحين وتشجيعهم على ادخال المكائن في

الزراعة وتدريبهم على الزراعة بالطرق الحديثة ، كما ان هذه الغرفة ايدت الكثير من اقتراحات الغرف الزراعية الاخرى ، وانها ارسلت اقتراحاتها الى وزارة الزراعة حول العمل على احياء مشروعين مهمين في البصرة سيوفران للخزينة ارباح كبيرة ، كما سيساهمان في تنفيذ فكرة انشاء الملكيات الصغيرة التي ستوزع على الفلاحين حسب قانون اعمار واستثمار الاراضي الاميرية الصرفة ، وهما مشروع نهر المبارك الواقع في ناحية شط العرب الذي يبدأ من السويب وينتهي بنهر الدعيجي والذي سيروي ويحيي ارضاً مساحتها مئة الف هكتار ، كما انه سيقلل من اخطار الفيضان في المستقبل[٦٩].

اما المشروع الثاني نهر الفيصلي ، من نهر كرمة علي والذي سينتهي بخور عبدالله وسيحي الاراضي الواقعة عليه وسيساعد في تصريف مياه الفيضان ويقلل ضغطها على السداد وسيحي ايضاً الكثير من الاراضي المغروسة بالنخيل الذنايب الواقعة في قضاء ابي الخصيب[٧٠].

صدر مرسوم رقم ١ لسنة ١٩٥٤ وتعديله رقم ١ لسنة ١٩٥٥ الذي ينظم عملية بيع الاراضي الاميرية اعطى هذا المرسوم الصلاحية لوزير المالية ان يبدل صنف الاراضي الزراعية بناء على طلبيات تقدم من اصحابها على وفق نوع الارض فاذا كانت الارض الممنوحة بالزمة يسجل نصف ملكها صرفاً والنصف الاخر اميرياً صرفاً فضلا عن ان القانون اجاز تحويل الارض الممنوحة بالزمة[٧١] الى مفوضية الطابو على اساس تسجيل ربعها اميرية صرفه والثلاث ارباع الباقية تفوض بالطابو[٧٢] ، لعل من اصعب المعضلات التي يلاقيها المزارعون في العراق هي معضلة الآفات الزراعية التي تسببت في كوارث بالمحاصيل ، وتذهب بجهود المزارعين عبثاً وتلحق بهم خسائر فادحة[٧٣]، اذ انتشرت في لواء البصرة الحشرات الضارة في المحاصيل الزراعية كحشرة (الدوباس) وحشرة (فاكهة البحر المتوسط) وغيرها من الحشرات الضارة التي تسببت بأضرار كبيرة على الزراع والمزارعين فضلاً عن التكاليف الباهظة التي يتحملها كل من الفلاح والحكومة العراقية[٧٤] أذ تعرض نخيل البصرة عام ١٩٥٦ الى حشرات الآفات الزراعية مثل حشرة الدوباس وحشرة عنكبوت غبار النخيل [٧٥]، وحشرة الخنفساء (التاذوغ) [٧٦]، وحشرة المن[٧٧] ، وحشرة الحميرة، التي تؤدي الى ذبول الثمار وتحول لونه الى الأحمر، وخياس طلع النخيل[٧٨] ، كما تعرضت تمور الحلاوي الى مرض ابو خشيم نتيجة تعرضه للرياح الجافة فأصبح التمر رديئاً وقل سعره [٧٩] .

قرر مجلس الاعمار الموافقة على تخصيص مبلغ ٣٧٥,٥٠١ دينار يصرف لتنفيذ المنهاج المقترح للتحري ومكافحة الآفات الزراعية خصص منه مبلغ ١٤٨,٥٠١ دينار للتحري والمسح والبحث العلمي وشراء الآلات وادوات مختبرية ووسائط التحري الضرورية ومبلغ ٤٥,٠٠٠ دينار نفقات استقدام خبراء لمدة ثلاث سنوات ومبلغ ١٧٦,٠٠٠ و ٦,٠٠٠ دينار لملاقاة نفقات ايفاد من ٦-١٠ موظفين فنيين لمدة ست اشهر [٨٠].

اجتمعت الهيئة الادارية غرفة زراعة البصرة في الاول من أب ١٩٥٦ ، برئاسة السيد احمد السعدون رئيس الغرفة وافتتحت الجلسة بألقاء كلمة من قبل الرئيس حول تقدم الزراعة والواجبات الملقاة على عاتق الغرفة وما يحتاجه المواطنين منهم من خدمات صادقة وجهود جبارة في سبيل رفع شأن الزراعة والدفاع عن صالحهم وتقديم الارشادات اللازمة لهم وحث الحكومة على تزويد البصرة بالآلات زراعية الحديثة والعمل على وقاية المزروعات من الآفات الزراعية ، ففي نهاية الاجتماع شكلت ثلاث لجان الاولى للدعاية مؤلفة من عامر حسك ، واحمد فيصل الخزعلي ، والحاج علي الجنديل والثانية للمشتريات مؤلفة من السيدين كمال الخضيري وسعيد جباره ، والثالثة للأسعار مؤلفة من كمال الخضيري وسعيد جبارة [٨١].

الثروة الحيوانية

واشتهرت البصرة بخيولها العربية الاصلية التي امتازت بجمالها ورشاقتها وسرعة جريها التي جعلتها مطمح هواة السباق في مختلف اقطار العالم ، كما يكثر فيها الابل والحمير وهذه الحيوانات يستفاد منها في نقل الاحمال وجر العربات وغير ذلك ، ويليها بالشهرة الابقار والجاموس والضان والماعز والغنم والاوز ، كما يكثر فيها انواع من الطيور على اختلافها التي تعتبر مصدراً مهماً من مصادر العيش فيها [٨٢] .

فقد اشار احد التقارير الى الزيادة العددية والكمية والنوعية التي طرأت على الثروة الحيوانية بسبب عامل الهجرة من مناطق اخرى الى البصرة ، اذ شكلت الماعز والابل والجاموس المورد الرئيس للفلاح و الملاك أذ بلغت اعدادها في عام ١٩٥٥، الاغنام ٧٢٦,٠٨٩ والماعز ١,٤٨١ والابل ١,٢٥٠ [٨٣]. وفضلاً عن تلك الزيادة في الثروة الحيوانية الا ان دائرة البيطرة لم تكن بالمستوى المطلوب وكانت تعاني من الاهمال في اداء الواجبات المنوطة بها ، واهمها حماية الثروة الحيوانية في لواء البصرة الامراض الحيوانية السارية والمعدية ، وذلك لأهمية تلك الثروة في رفد اقتصاد البلاد[٨٤].

كانت من اكثر المواشي الموجودة في الملكيات الزراعية هي الأبقار والجاموس من اهم انواع المواشي الموجودة في الملكيات الزراعية حيث بلغ عداد الأبقار كل منها ٤٠,٠٠٠ راساً من الجاموس و ١١,٠٠٠ راساً على التوالي ، اما الاغنام التي يربى في الملكيات الزراعية فأنها اقل اهمية مما هي عليه في لواء بغداد بالرغم من وجود قطعان كبيرة لدى العشائر الرحالة واخرى لدى اشخاص يرعونها خارج حدود الملكيات الزراعية ، وعلى سبيل المثال فقد وجد في عام ١٩٥٣ حوالي ٣٩,٠٠٠ راساً في الملكيات الواقعة في لواء البصرة في حين وجد نحو من ٢٥٥,٠٠٠ راساً في لواء بغداد ، هذا وان عدد الاغنام التي ترعى خارج الملكيات في لواء البصرة قد بلغ نحو ٢٧٩,٠٠٠ راساً [٨٥].

هناك اعداد كبير من المواشي الاخرى موجودة ولكن اصحابها لا يملكون مزارع او مرعى خاصه بهم أذ وجدت معظم هذه القطعان في الزبير سارحة في المراعي الموسمية المنتشرة في البادية الجنوبية ، وتختلف احجام القطعان فمنها ما يقل عن ال ٥٠ راساً ومنها ما يزيد على الالفين راساً ، فضلاً عن وجود مجموعة من الرعاة وهم عبارة عن عشيرة بدوية تنتقل مع ماشيتها في الصحارى الكائنة بين الزبير والمملكة العربية السعودية والكويت ، وتمتلك قطعاناً كبيرة من الغنم واعداد كبيرة من الجمال والخيول [٨٦].

افتتح في البصرة المعرض الحيواني الكبير عام ١٩٥٦ ، هذا المعرض يدل على الاساس الاقتصادي المتين في اقوى صورة لكل دولة ناشئة تقوم به ، كانت مساحة المعرض ثلاثين الفاً من الامتار المربعة ، وقسمت الأجنحة وابهاء وسرادق كل اشتمل صنفاً معيناً من عروض الشركات بأرباب المال والاعمال والمؤسسات الرسمية والاهلية والمدارس الرسمية ومربيات البيوت ، ففي سرادق الحيوانات توجد الخيول الضامرة والابقار والجاموس والمواشي والأغنام والاتياس والشياه والطيور والدجاج ، فضلاً عن انواع المكائن الزراعية والآلات العزق[٨٧] والحصد ، وصنوف متنوعة من المحاصيل الزراعية والبذور ، والآت تنقية البذور وطرق زراعة الرز ، وانواع الحشرات الضارة وكيفية مكافحتها ، ونماذج مصابة بأمراض وطرق معالجتها ، وطرق تربية النحل ، وتحسين تربية الحيوانات والاسمدة الصناعية ، والآلات حلب الابقار[٨٨] .

تعتمد زراعة البصرة كلياً على الايادي العاملة وقد تبين ان ٦٩,٤% من الملكيات الزراعية تعتمد على العمال فقط ولا تستخدم اي نوع من الوسائط الساحبة التركتورات الا في عشر ملكيات فقط كما وان ٣,٥% من الملكيات تستخدم الحيوانات في الزراعة ويمكن تقسيمها كالاتي :

١- ملكية زراعية تعتمد على اليد العاملة فقط ١٧,٣٦٧ .

٢- ملكية زراعية تعتمد على القوة الحيوانية ولا تستخدم القوة الميكانيكية عدد ٦٣٦

٣- ملكيات زراعية تستخدم كلتا القوتين الحيوانية والميكانيكية عددها ١٠[٨٩]

وتم تأسيس محطة لتربية الحيوانات ١٩٥٨ في التنومة ، لغرض تحسين الصفات الوراثية الانتاجية للحيوانات العراقية من الابقار والاغنام والطيور الداجنة ، وتدريب المرشدين ومربى الحيوانات على اساليب تهيئة الظروف البيئية اللازمة لزيادة الانتاج وتطوير أساليب استثماره .وتم تخصيص مبلغ لإنشاء تلك المحطة بسعر ١٣٦,٠٦٧,٥٢٢ ديناراً [٩٠] .

كما كانت هناك مجازر لنحر الحيوانات في لواء البصرة كانت مراقبة من قبل وزارة الصحة ومسجلة لديها ندرج قائمة بعدد الحيوانات المذبوحة في المجازر من المدة ١٩٥٣- ١٩٥٨ في الجدول الاتي.

جدول إحصاء عدد الحيوانات في لواء البصرة (٣)

السنة	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
الجمال	٩٣	٢٥	٤٤	٥	١٥٥	٤٥
الجاموس	١,٢٥٣	١,٦٨٤	١,٧٥٥	١,٩٨٠	٣,٠١٧	٢,٩٠٨
البقر	١٢,٥١٥	٢٠,٨٢٧	٢١,٧٦٦	٢١,٨٠٦	٢٢,٧٥٠	١٨,٩٨٦
الماعز	٣,٦٣٥	٢,٦٠٦	٢,٦٧٧	٢,١٥٩	٢,٢٩٢	١,٢٤٩
الاغنام	٨٣,٠١٤	٨٦,٣٢١	٨٦,٨٩٩	٨٥,١١٣	٩٨,٩٣١	١٠٨,٨١٢
المجموع	٦٤,٥١٠	١١١,٤٦٣	١٢٨,٩٤١	١١١,٠٦٣	١٢٧,١٤٥	١٣٢,٠٠٠

اما الثروة السمكية في لواء البصرة كلف الاختصاصي بالأسماك المسيو ديمتري بلايوف [٩١] (Monsieur Dmitry Playov) بزيارة مناطق صيد الاسماك في البصرة لإعطاء رايه في هذه الناحية فلما عاد قدم بذلك تقريراً مسهباً ، فضلاً عن ذلك اراد المصرف الزراعي[٩٢] النهوض بالعمل وحده فقرر ان يصنع سفينة لصيد السمك وتتوفر فيها المخازن المبردة الكافية لخزن ٢٠-٢٥ طناً واتفق مع شركة جون مورس عام ١٩٤٦ بريطانيا ، وقد بلغت كلفة صنعها حوالي ٤٠ الف دينار وقد تم صنعها في عام ١٩٥٠ حيث ابحرت الى البصرة واطلق عليها اسم سفينة زبيدي[٩٣]، في منطقة الشيبة سيهان ، وكان المتولي الشرعي عن البحارة احد وجهاء عشائر المياح ، ولكن هذا المشروع لم يكتب له النجاح لعدم استكمال ما يحتاج الية من الوسائل الفنية فاعلن في عام ١٩٥٣ عن بيع زبيدي وفشل المشروع[٩٤].

لعلنا لا نعدو حقيقة الامر اذ أصلنا ان تطور القطاع الزراعي في لواء البصرة ساهم في النشاط الاقتصادي للعراق بصورة عامة والبصرة بصورة خاصة ، كما ساعد على تحقيق الامن الغذائي الذي يعتمد على توفير الغذاء من الانتاج الزراعي للواء البصرة ، كما ساهم القطاع الزراعي في تنويع الاقتصاد وخفف وطأة الفقر في البصرة وحسن الميزان التجاري وحقق حركة القطاعات الاخرى المرتبطة به بصورة مباشرة وغير مباشرة ، اضافة الى انه ساهم في مكافحة البطالة في البصرة وقلص من حجم الاستيراد و ساعد في نهوض المجتمع وتعزيز الاقتصاد العراقي .

الخاتمة

نضراً لأهمية الزراعة في الحياة الاقتصادية في العراق بشكل عام و البصرة بشكل خاص ، فقد نالت قسطا كبيراً من اهتمام المفتش الإداري ، الذي حفلت تقاريره بمعلومات زاخرة عنها بوصفها النشاط الاقتصادي الأهم لعموم سكان اللواء و لأنها الحرفة الوحيدة التي استقطبت عدد كبير من سكانها و اصبحت مورد اقتصادي مهم لهم ، اذ كانت الزراعة تعاني من التدهور الإهمال بعد الحرب العالمية الثانية من قبل الجانب الحكومي من نقص في المكائن و التجهيزات و على مختلف الأصعدة التي يحتاجها الفلاح البصري ، كذلك العمل على حل المشاكل بين القلاحين و الملاكين من خلال مطالبة بعض الأحزاب السياسية مثل الحزب الشيوعي العراقي و نواب لواء البصرة الذي كان لهم صدى واسع على مستوى عالي في مطالبة الحكومة و وزارة الزراعة بتجهيز الفلاح بكل ما يحتاجه من سلف و تجهيزات زراعية ، و العمل على تقليل الضرائب المفروضة على التعابة ، مضافاً الى ذلك كان لجمعية التمور في اللواء الدور الاساسي في معالجة عملية احتكار التمور و رفده في الأسواق البصرية .

الهوامش

(١) امين لطفي ، دليل البصرة ، ط١ ، البصرة ١٩٥٤ ، ص ٢٣-٢٤.

(٢) عبدالرزاق محمد البطيحي ، انماط الزراعة في العراق ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ١٩٧٥، ص ٨٢.

(٣) سميرة بلدة جرجيس ، اقتصاديات وتسويق التمور في العراق الواقع والافاق ، منشورات مركز دراسات الخليج ، جامعة البصرة ، د.ت، ص ٦٢.

(٤) ليلى فيصل مهدي حسين ، اوضاع لواء البصرة خلال العهد الجمهوري الاول ١٩٥٨-١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية التربية ، ٢٠٢٢، ص٨٧.

(٥) مقررات مجلس اللواء ، الادارة المحلية للواء البصرة لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، مطبعة شركة تايمس ، بغداد ،د.ت ، ص ٦٢.

(٦) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٨٣٦٣ /٣٢٠٥/ و٢ ، ١٩٤٥-١٩٤٧، عنوان الملفة ، تفتيش الاداري ناحية السيبة ، ص ٣٧.

(٧) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٤٧٢٢/ ٣٢٠٥٠/ و١٢ ، ١٩٤٦، عنوان الملفة تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة ، ص ٣٢.

(٨) عماد احمد الجواهري ،تاريخ مشكلة الاراضي والاصلاح الزراعي في العراق ١٩٢٣- ١٩٧٠ ، اطروحة دكتورا غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة المستنصرية ، ١٩٨٢، ص ١١٧.

(٩) جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق١٩٤١-١٩٥٢،رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة بغداد ،١٩٧٣ ، ص ١٥٩.

(١٠) عبد الله القصاب : هو سياسي عراقي شغل منصب وزير الداخلية في وزارة أرشد العمري الأولى درس العلوم العربية في المدارس العلمية ، وتخرج من كلية الحقوق سنة ١٩٢٧، وشغل مناصب إدارية ، بعد تخرجه عين مديرا لناحية الحيرة ، ثم قائمقام لقضاء السماوة ، ثم مديرا لقضايا العشائر في وزارة الداخلية، كما كان عضوا في لجان التحقيق لقضايا الفرهود التي حدثت عام ١٩٤١ ، م شغل منصب متصرف لواء الديوانية ثم وزيرا للداخلية عام ١٩٤٦، استقال من منصب وزير الداخلية في ١٧ آب ١٩٤٦ بعد حادثة كاورباغي ، شغل منصب أمين بغداد للفترة ١ تشرين الأول ١٩٥١ ولغاية ١ شباط ١٩٥٣ ، بعدها شغل منصب متصرف لواء الموصل ثم أمين بغداد، ثم مديرا عاما لجمعية التمور العراقية، كما انتخب نائبا عن المحمودية، ثم انتخب نائبا لرئيس مجلس الاتحاد العربي الهاشمي عام ١٩٥٨، توفي يوم الخميس ١٨ كانون الثاني ١٩٦٢ وعمره لم يتجاوز الستين، للمزيد ينظر الى : علي اسماعيل ، عبدالله القصاب ودوره السياسي والاداري في العراق حتى عام١٩٦٢، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الاساسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٢٢.

(١١) جريدة الثغر ،العدد ٥٥٠٧ ، ٧ ايلول ١٩٥٤.

(١٢) تأسست كلية ماساتشوستس الزراعية كما كان يطلق عليها في الأصل في أمهيرست كلية لمنح الأراضي في عام ١٨٦٣، حيث تلقت تمويلًا أوليًا لبدء العمل كجزء من قانون موريل لمنح الأراضي. وفي عام ١٩٣١ م أصبحت كلية ولاية ماساتشوستس، وفي عام ١٩٤٧ م تغير الاسم إلى جامعة ماساتشوشس للمزيد ينظر الى موقع : https://www.umassfoundation.org/s/1355/umass/18/home.aspx ، موقع مؤسسة جامعة ماساتشوستس ، تاريخ دخول للموقع ٢٧ مارس ٢٠٢٣.

(١٣) امين لطفي ، المصدر السابق ، ص ٤٩٠-٤٩١.

(١٤) زاهدة قاسم بدن الساعدي وسعاد كاظم خضير الموسوي ، تقرير داله عرض التمور في محافظة البصرة للمدة ١٩٦٥-٢٠٠٩ ، مجلة ابحاث ميسان ، المجلد الثاني ، العدد السادس عشر ، ٢٠١٢ ، ص ١. زاهدة قاسم بدن الساعدي وسعاد كاظم خضير الموسوي ، تقرير داله عرض التمور في محافظة البصرة للمدة ١٩٦٥-٢٠٠٩ ، مجلة ابحاث ميسان ، المجلد الثاني ، العدد السادس عشر ، ٢٠١٢ ، ص ١.

(١٥) جواد صندل جازع البدران ، زراعة النخيل وانتاج التمور في محافظة البصرة للفترة ١٩٥٠-١٩٨٠ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٨٨، ص ٣٠.

(١٦) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧، الجلسة ٣ في ٢٢ كانون الاول ١٩٥٧، ص ٢٠.

(١٧) عبد الخالق محمد عبدي ، اقتصاديات الارض والاصلاح الزراعي في النظرية والتطبيق ، ط١ ، مطبعة السلمان ، بغداد ، ١٩٧٧، ص ٢٩٧-٢٩٨؛ التقرير العام للهيئة العامة للزراعة في محافظة البصرة ، تقرير عن بساتين النخيل ، قسم النخيل ، ١٩٧٥-٢٠١١.

(١٨) هشام جواد ، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي ، مطبعة المعارف ، ط٢ ، بغداد ، ١٩٤٦، ص ١١٧.

(١٩) عبد الرزاق الهلالي ، ؛ عبد الرزاق الهلالي ، مشاكل الائتمان الزراعي في العراق ، مطبعة النجاح ، بغداد ، ١٩٥٧، ص ٩٨-٩٩.

(٢٠) النواب هم نائب البصرة يعقوب بطاط ونائب الموصل سالم نامق للمزيد ينظر في: محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لعام ١٩٤٧، محضر الجلسة الحادية عشر، في (١٧ نيسان ١٩٤٧)، ص ١٦٤- ١٦٥ و ص ١٨٥-١٨٦.

(٢١) المصدر نفسه .

(٢١) يوسف غنيمة : ولد في بغداد عام ١٨٨٥ وهو علماء اللهوت المسيحين في بغداد كان له دور كبير في البحث و التدقيق العلمي و مرجعاً علمياً من مراجع اللغة العربية في محافل بغداد الثقافية ، تقلد عدت مناصب إدارية و وزارية في الدولة العراقية اصبح وزير المالية ١٩٤٧-١٩٤٨ و وزيراً للمعارف و نال ثقة المسؤولين العراقيين اصبح عضواً في حزب الإيخاء الوطني ١٩٣٤-١٩٣٥ توفي عام ١٩٥٠ ينظر : حميد المطبعي موسوعة اعلام العراق ، الجزء الأول ١٩٧٤ ، ص ٣١٤ ،

(٢٢) محاضر مجلس النواب ، محضر الجلسة الثانية عشر، في (١٩ نيسان ١٩٤٧)، ص ١٩٥.

(٢٣) محاضر مجلس النواب ، محضر الجلسة الثانية عشر، في (١٩ نيسان ١٩٤٧)، ص ١٩٥.

(٢٤) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لعام ١٩٤٨، محضر الجلسة السادسة عشر، في (٥ تشرين الاول ١٩٤٨)، ص ٢١٢-٢١٣.

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) النواب هم عبد الجبار الملاك نائب البصرة وذيبان الغبان نائب بغداد ورفيق السيد عيسى نائب المنتفك، للمزيد ينظر في: محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لعام ١٩٤٩، محضر الجلسة الثامنة، في(٢ شباط ١٩٥٠)، ص ٧١٧-٧٢٠.

(٢٨) المصدر نفسه .

(٢٩) جريدة الثغر ،العدد ٥٩٨٣، ١٩٥٥.

(٣٠) دائرة الري : تأسست دائرة الري في لواء البصرة بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة ، كانت تسمى حينئذ بمنطقة الري الجنوبية ومركزها البصرة ، وكان يديرها مهندس انكليزي وتراجعها دوائر والوية العمارة والناصرية ، ثم الغيب هذه الدائرة واعيد تأسيسها سنة ١٩٤٠ باسم ٠ شعبة ري البصرة لملاحظة شؤون الري في اللواء وتتبع في مراجعاتها منطقة ري الكوت حتى اسست منطقة ري الناصرية سنة ١٩٤٥ فأخذت تراجع هذه المنطقة ، وكانت لديها مهمات محصورة بعاتقها في منها مكافحة الفيضانات في البصرة ووقاية المدينة والاراضي من الغرق فضلاً عن الى اقامه المسنايات والهرز والتكيات بقصبات الاقضية والنواحي ، وفضلا عن ملاحظة المضخات الزراعية ومنح الاجازات اللازمة بذلك ، وملاحظة اقامة السدود على ضفاف الانهر وتحكيمها وتقويتها من قبل الملاكين انفسهم لكون معظم الاراضي في البصرة مملوكة بالطابو وواجب على الملاكين القيام بتحكيم سدادها بموجب قانون الري والسداد، هناء محمد الغالبي ، المصدر السابق ،ج٢ ، ص ٤٩٨.

(٣١) امين لطفي ، دليل البصرة ، ص ٢١٦-٢١٩.

(٣٢) عبدالرزاق الهلالي ، مشاكل الائتمان الزراعي في العراق ، الطبعة الاولى ، مطبعة النجاح ، بغداد ١٩٥٧، ص ١٠٤.

(٣٣) تم اعداد هذا الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على المصادر : الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ، المجموعة الاحصائية السنوية للسنوات ١٩٥٤و ١٩٥٧ و ١٩٥٨.

(٣٤) ليلى فيصل مهدي ، المصدر السابق ، ٩٠.

(٣٥) التعبة : نوع من المغارسة الخاصة بالبصرة وتكون على انواع ،الأول منها ما يشترط في العقد بأن يكون المتعاب بعد اكمال الشروط المتفق عليها حق التملك لقسم معين من الأرض والمغارس الذي عليها كالثلث أو الربع من مجموع الارض مع مغروساتها أو الثلث أو الربع من مجموع مساحة الارض مع مغروساتها بعد اخراج رقبة الأرض من المجموع ويعد هذا حقا من حقوق الملاك لا تدخل في حساب التعاب وهذا النوع من التعبات يدعى تعبة طينية . ان هذا النوع من التعبات لا تثبت الا اذا كانت مدونة في مقالة تحريرية وبدونها لا يعد تعبة مطلقا ، لذلك كثر النزاع بين التعاب والملاك ، حيث لم يكن في أول الأمر كتابات بل اتفاق مبني على الثقة والعرف وبساطة المزارع مما سبيت له هذه السذاجة والبساطة في الامور ضياع حقه أمام القوانين الحديثة التي شرعت خصيصا لحماية حق الملاك دون النظر الى شريكه، يستحق خمس الانتاج وهذا يعني انه أصبح فلاح موقت يطرد من أرضه بستانه متى ما شاء الملاك دون تعويض يذكر وهذا ما هو متمثل بمقاطعة الفداغية بناحية البحار بقضاء الفاو في أملاك آل الصباح واوقاف الزهير والمشرى، ما النوع الثاني من التعبات فيشترط في العقد أن يكون للتعاب – بعد اكمال الفرس والاعمار – حق في ثمن قسم معين من الغرس فقط، وهذا النوع يسمى التعبة التثمينية وتقدير الحق في التسمين يتبع شروط المقاولة اذا كانت موجودة ولا يجوز مخالفتها يعد قانونا بينهما وكل منهما ملزم بتنفيذه واذا لم تكن هناك مقاولة تحريرية فهي تخضع للعرف حسب موقع الملك المتعوب فالتقدير يختلف باختلاف موقع الملك ، سالم سعدون المبادر ،بستنة النخيل في البصرة والملاك

الغائبون دراسة في الجغرافية الجغرافية الزراعية ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٧٩، ص ١٠٨ ؛ عبد الرزاق الهلالي ، مشاكل الائتمان الزراعي في العراق ، ص ٢٦.

(٣٦) مفردها سركال حيث وردت في بعض المصادر بلفظ سركال ، وهي كلمة فارسية واصلها سركار ، اذ تعني رئيس العمل ، للمزيد ينظر : عبدالرزاق الهلالي ، نظرات في اصلاح الريف ، ط٣ ، دار الكشاف للنشر ، بغداد ، ١٩٥٤ ، ص ٢٥.

(٣٧) عبارة عن براعم كبيرة تثبت عادة على جذع النخلة الصغيرة وبالقرب من الارض ملتصقة بقاعدة الكربة وتأخذ بالنمو التدريجي اذا لم يحاول احد قطعها منذ صغرها ،ومن الممكن نمو فسائل في جذع النخلة واحدة : ينظر امين لطفي ، المصدر السابق ، ص ٢٧٠.

(٣٨) صابرين كريم مناتي ، الاثار الاقتصادية لفيضانات نهري دجلة والفرات ١٩٢٣–١٩٥٤، مجلة ابحاث البصرة، مج ٣٧، العدد ٤، جامعة البصرة ، كلية التربية ، ٢٠١٢، ص ١١١.

(٣٩) صابرين كريم مناتي ، الاثار الاقتصادية لفيضانات نهري دجلة والفرات ١٩٢٣–١٩٥٤، مجلة ابحاث البصرة، مج ٣٧، العدد ٤، جامعة البصرة ، كلية التربية ، ٢٠١٢، ص ١١١.

(٣٩) عبود الملاك : ولد في البصرة سنة ١٨٨٥ و درس في مدراس الحكومة العثمانية و بعدها اشتغل بالتجارة ، وفي عهد الاحتلال انتخب عضواً في مجلس الإدارة البلدي و في عهد الحكومة العراقية انتخب نائباً في المجلس التأسيسي ، ثم اصبح نائباً في دورتين عن لواء البصرة توفي عام ١٩٥٤ ينظر : هناء نعمة الغالبي ، موسوعة اعلام البصرة ، ج١، ط١ ، البصرة ٢٠٢١ ، ص٢٥ .

(٤٠) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٦ ، الجلسة ٣٨ في ١٨ مايس ١٩٤٦ ، ص ٣٨٦؛ جريدة الزمان ، العدد ٢٦٢٩ في ٢٢ مايس ١٩٤٩.

(41) عبد الرزاق الحمود: هو عبد الرزاق احمد الحمود، ولد في الزبير، درس في مدارس البصرة، ثم ذهب الى بغداد واكمل دراسته في العلوم والحقوق فيها ثم اكمل دراسته العليا في مصر وفرنسا، عاد الى بغداد عام ١٩٣٩، ثم اصبح نائباً عن البصرة عام ١٩٤٨ ثم جدد انتخابه مرة ثانية، توفي في المملكة العربية السعودية عام ١٩٧١. للمزيد ينظر: مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج ٢، ص ٤٥٦.

(٤٢) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ٣ ، في ٥ تموز ١٩٤٨، ص ٦٩٦–٦٩٨.

(43) جعفر البدر: هو جعفر كاظم البدر، ولد في لواء البصرة من اسرة تجارية معروفة، تلقى تعليمه في البصرة ثم عمل في التجارة، وتولى جعفر كاظم البدر وظائف عدة في الحكومة العراقية اهمها، اشترك في الحزب الديمقراطي والجبهة الشعبية المعارضة للحكومة في البصرة، ثم رشح نفسه نائباً عن البصرة عام ١٩٤٧وظل جعفر البدر يمثل لواء البصرة في المجلس النيابي حتى عام ١٩٥٤، وتوفي في عام ١٩٧٠. للمزيد ينظر في: مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج٢، ص ٤٤٥.

(٤٤) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، لجلسة ٤٣ في ١٦ مايس ١٩٤٨، ص ٧٢٠ .

(٤٥) مكي محمد عزيز ، الهجرة الى الكويت التأكيد على الهجرة العراقية ١٩٥٧–١٩٧٥ ، ط٢، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٨٢، ص ٩–١٦؛ عبد الواحد عبدالجليل الربيعي ، قضاء ابي الخصيب دراسة في جغرافية السكان ، مجلة كلية الآداب ، ، العدد الثامن ، المجلد ٢، جامعة البصرة ، ص ٣٥٢–٣٥٥.

(٤٦) عبد الوهاب مطر الداهري ، القوى العاملة في القطاع الزراعي ، مجلة اقتصادية ، العدد ٣-٤ ، ١٩٧٢ ، ص ٨؛ خليل ابراهيم الخالدي ومهدي محمد الازري ، تاريخ احكام الاراضي العراق ، ط١ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٠، ص ١٤٧-١٤٨.

(٤٧) لطيف الدليمي ، الواقع الفلاحي ومستلزمات الهجرة المعاكسة ، ط٢ ، مطبعة الزمان ، بغداد، ١٩٧٦، ص ١٢.

(٤٨) عبد الحميد الهلالي: ولد عام ١٩١٥ في البصرة، تلقى تعليمهُ في العراق ثم سافر الى المانيا ودرس الدكتوراه في الاقتصاد في جامعة برلين وتخرج منها عام ١٩٤٤، ثم اصبح من كبار مسؤولي نادي البعث العربي عام ١٩٥١ مثل لواء البصرة في المجلس النيابي خلال الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، ثم حضر مؤتمرات عدة لجامعة الدول العربية حتى عام ١٩٥٨، واصبح وزيراً للاقتصاد عام ١٩٦٦-٥-١٩٦٥. للمزيد ينظر في: ساخاو وعبد الفتاح الصعيدي، معجم الادباء من العصر الجاهلي حتى سنة ٢٠٠٢، ج٣، بيروت، منشورات دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣، ص ٣٥٨؛ حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين، ج١، بغداد، دار الشؤن الثقافية، ١٩٩٥، ص ١٢٣.

(٤٩) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الاول لعام ١٩٥٢، محضر الجلسة الثانية، في(٢ شباط ١٩٥٣)، ص ١٥.

(٥٠) محمد حمادي عليوي ، الغلات الزراعية في العراق ذات القيمة الصناعية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٦٩، ص ٣٧.

(٥١) عماد احمد الجواهري ، تاريخ مشكلة الاراضي والاصلاح الزراعي في العراق ١٩٣٣-١٩٧٠ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، ، كلية الآداب ، جامعة المستنصرية ،1983، ص ٢٣.

(٥٢) امين محمد سعيد محمد الادريسي ، انتاج التمور في محافظة البصرة مشاكلها الاقتصادية ودور مكننة النخيل في تذليل بعض منها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، ١٩٥٨، ص ٩٨.

(٥٣) جواد صندل جازع البدران المصدر السابق، ص ٢٤ ؛ عبدالقادر باشا عيان العباسي ، النخلة سيدة البشر ، مطبعة بغداد، ط١ ، بغداد، ١٩٦٤، ص ١٢٤- ٢٧٨.

(٥٤) التعاب التثميني : وهوعبارة عن اتفاق التعاب مع المالك على اعمار الارض مقابل حصة معينة من التمر وليس له ستحقاق في رقبة الارض ، وللمالك متى ما شاء اخراجة منها واعطاءه نصيبه مما عمر من مغروساتها فقط بعد اكمالها اياها ،سالم السعدون المبادر ، المصدر السابق ، ص١٠٨ ، عبد الرزاق الهلالي ، مشاكل الائتمان الزراعي في العراق ، ص ٢٦.

(٥٥) عبدالرزاق الهلالي ، معجم العراق ، ج٢ ، ص ٢٧٤

(٥٦) ينظر : مكي الجميل ، مدير التسوية العام ، المنشورة في مجلة الزراعة العراقية ٢ مايس ١٩٥٣.

(٥٧) م.و.ب ، رقم ملفة ٨٠٨٤ ، اراضي الاميرية ١٩٤٨ ، متصرف لواء البصرة الى قائم مقام قضاء ابي الخصيب ، بتاريخ ٥ حزيران ١٩٤٩، تسلسل رقم ٥٤.

(٥٨) د.ك.و. ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل ٧٣١٢ / ٣٢٠٥٠ ، و ١ ، ١٩٤٤-١٩٤٨، عنوان الملفة تقارير الاداري عن لواء البصرة ، ص ٦.

(٥٩) د.ك.و. ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٤٧٧٦ / ٣٢٠٥٠ و ١١ ، ١٩٤٨ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش اداري في لواء البصرة ، الزراعة في لواء البصرة ، ص ٧

(٦٠) لبنى رياض عبد المجيد ، ابو الخصيب ١٩٢١–١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٥، ص ٥٨ .

(٦١) م.و.ب ، رقم الملفة ٤٤٧٠، قطع اراضي وبساتين –١٩٥٠ ، من متصرفية البصرة الى مديرية الطابو العامة ، بتاريخ ٧/١٢/ ١٩٥٠ ، تسلسل رقم ٤.

(٦٢) لبنى رياض عبدالمجيد المنصور ، المصدر السابق ، ص ٦٢.

(٦٣) م.و.ب ، ملفة رقم ٤٤٠١ ، املاك – ١٩٥٠، من مديرية لواء البصرة الى المتصرف لواء البصرة ، بتاريخ ٩ ايار ١٩٥١، تسلسل رقم ٥٨.

(٦٤) المصدر نفسة .

(٦٥) م.و.ب ، ملفة رقم ٣٦٣٠، اراضي اميرية – ١٩٥١، مدير طابو اللواء الى متصرفية لواء البصرة ، بتاريخ ٧ تشرين الاول ١٩٥١ ، تسلسل رقم ٢٠١.

(٦٦) ازهار عبد الرحمن ، البصرة ١٩٥٨–١٩٦٨ دراسة في احوالها الاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٣، ص ١٠.

(٦٧) تأسست هذه الغرفة طبقاً لقانون الغرف الزراعية رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٨ والنظام الصادر بموجبه رقم ٨٢ لسنة ١٩٣٩ وذلك لأجل انعاش الحركة الزراعية في العراق ، ولما كان لواء البصرة بحاجة قصوى الى النهوض بالزراعة وهي مفتقرة جداً الى جهود كبيرة تبذل في سبيل ترقيتها وتحسينها بأساليب علمية وعلى اسس اقتصادية حديثة من شانها رفع المستوى الزراعي في اللواء ، فقد اعلنت الى الفلاحين والملاكين لمؤازرتها ومناصرتها لكي تتمكن من القيام بواجباتها التي من اهمها الدفاع عن حقوق الزراع والملاكين ونشر الوسائل التي تزيد من انتاج الحاصلات وتنوعها وازالة العراقيل والعقبات التي تعرقل الزراعة وتقدمها ، كما طالبت مساعدة الحكومة للوصول الى تلك لغاية والتوسط بين الزراع والملاكين والدوائر المختصة لإبلاغهم بالبيانات والتعليمات الواجب تطبيقها واخبار الموظفين المختصين بما يظهر في المنطقة من الحشرات والآفات الزراعية والامراض الحيوانية وغيرها ، فضلاً عن تشويق الفلاحين على استعمال الآلات والأدوات الزراعية عندما يظهر ان استعمالها مما يساعد على تقليل كلفة الانتاج ، وحثهم على اصلاح البذور وتحسين نوعية الثمار وعلى تأسيس الشركات التعاونية والنقابات الزراعية والمعارض وانشاء المزارع التجريبية وتطبيق الارشادات التي يسديها موظفو الزراعة والبيطرة ، عند ظهور الآفات الزراعية والامراض الحيوانية كما انها تكون حكما في حسم الاختلافات التي قد تنشأ عن مسائل زراعية بين الملاكين والمزارعين بناء على اتفاق وتكليف الطرفين المتنازعين ، وتتوسط لدى المصارف لصالح المزارعين والملاكين لمساعدتهم ، وتقدم مطالعات واقتراحات للمراجع المختصة لتوسيع المساحات الصالحة للزراعة وذلك بتجفيف المستنقعات والبحيرات ومنع الفيضانات واجراء عمليات السقي والارواء الى غير ذلك ، اما الانتماء الى هذه العرفة فهو مجرد تقديم الراغب عريضة يطلب فيها الانتماء الى الغرفة وان هذه الغرفة تقوم بترحيب بكل فرد ينتمي اليها سواء كان الراغب مزارعاً او غير مزارع لان نفعها ليس مقصوراً على انتعاش الحركة الزراعية حسب بل ان انعاش الحركة الزراعية معناه انعاش الحركة التجارية ورفع مستوى صادرات البلاد ، امين لطفي ، المصدر السابق ، ص ١٦٦–١٦٧.

(٦٨) امين لطفي ، المصدر نفسة ، ص ١٦٤.

(٦٩) المصدر نفسه ، ص ١٦٤–١٦٥.

(٧٠) المصدر نفسة ، ص ١٦٥.

(٧١) يقصد بها الحقوق الممنوحة بالأراضي الاميرية الغير المفوضة الوارد ذكرها في المادة ١١ من قانون تسوية الاراضي حيث يتمكن صاحب اللزمة في المادة الثانية من هذا القانون ان يزرع أي محصول او ينقل الاراضي باي طريقة مثمرة غير ممنوحة قانوناً : ينظر كامل السامرائي ، قانون التسوية واللزمة وحقوق العقر، منشورات مكتبة المثنى ، بغداد ، ١٩٧٠، ص٥ ؛ عبدالرزاق الهلالي ، مشاكل الائتمان الزراعي في العراق ، ط١ ، دار الكشاف للنشر والتوزيع ، بغداد، ١٩٥٧، ص ١٨ ؛ جريدة المدى ؛ بغداد ، العدد ٢١١٨ ، ٢/ ٥/ ٢٠١١.

(٧٢) صباح حسن بديوي ، التطورات الاقتصادية في العراق ١٩٥٣–١٩٥٥، ج ٢، العدد ٤٤، مجلة كلية التربية ،جامعة واسط ،٢٠٢١، ص ١٢٦ .

(٧٣)عبد الرزاق الهلالي ، مشاكل الائتمان الزراعي في العراق ، ص ٥٨.

(٧٤) خضير عباس ريكان العبودي، خضير عباس ريكان العبودي، دور نواب بغداد ١٩٣٩–١٩٤٨، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، ٢٠١١.، ص ٨٨.

(٧٥) اصل هذا المرض يرجع الى تسلط عنكبوت صغير اصفر اللون مخضر قليلاً على ثمار النخيل وهي في دور (الخلال) حيث ينسج شبكة من النسيج الرقيق وبعد ذلك يتراكم الغبار على هذه الطبقة الرقيقة بحيث تبدو الثمرة ذات لون وسخ داكن ، عبد الرزاق الهلالي ، مشاكل الائتمان الزراعي في العراق ، ص٦٠.

(٧٦) وهي حشرة كبيرة تعيش على جذع النخلة وتنخره وكلما كثر عددها زاد خطرها وقد يؤدي الامر الى ابادة النخلة ، المصدر نفسة ، ص ٦١.

(٧٧) حشرة المن: وهي نوع من انواع الحشرات المجنحة التي تصيب النخيل، تنمو هذه الحشرة وتعيش في ظل مناخ ملائم لها وتتكاثر في مدة قصيرة قدرها خمسة عشر يوماً، دخلت هذه الحشرة الى العراق ابان العهد الملكي واصابت كثيراً من المزارع والنخيل، ولاسيما في مدينة البصرة في ناحية المدينة بقضاء القرنة. للمزيد ينظر في: جريدة الزمان، بغداد، العدد ٢٢٤، ٥ حزيران ١٩٣٨ و العدد ٢٥٤، ١٩ شباط ١٩٣٩.

(٧٨) هو من اخطر الامراض التي تنجم عنها خسارة اقتصادية كبيرة ، التي صابت نخيل في اقضية القرنة والفاو ، عبد الرزاق الهلالي ، مشاكل الائتمان الزراعي في العراق ، ص ٦٠.

(٧٩)جواد صندل جازع البدران ، المصدر السابق ، ص ١٩٦.

(٨٠) الثغر ، العدد ٥٩٨٨، ١٠ كانون الثاني ١٩٥٥.

(٨١) الثغر ، العدد٥٥٤٥، ١٤ نيسان ١٩٥٤ .

(٨٢) امين لطفي ، المصدر السابق ، ٢٤.

(٨٣) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٩٥٥ / ٣٢٠٥٠ / و ١١ ، ١٩٤٨–١٩٥٠ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري في قضاء ابي الخصيب ، ص ٢٠ .

(٨٤) حميد سيلاوي لفتة ، المصدر السابق ، ص ٢٥٢ .

(٨٥) الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ، تقرير عن الاحصاء الزراعي والحيواني في العراق ، ١٩٥٢–١٩٥٣، مطبعة دار الاخبار ، ١٩٥٤، ص ٣٥.

(٨٦) الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ، تقرير عن الاحصاء الزراعي والحيواني في العراق ، ١٩٥٢–١٩٥٣، ص ٣٥.

(٨٧) العزق : إلى إزالة الأشجار والشجيرات والجذوع والقمامة من طريق ممر النقل أي الطريق السريع أو خطة الموقع، يتم تنفيذ العزق عقب مسح الأرض وقبل الإنشاءات ، وصفي زكريا ،زراعة المحاصيل الحقلية ، ج٢، مؤسسة رسلان ، دمشق ،٢٠١٥، ص١٥١.

(٨٨)الادارة المحلية للواء البصرة، المعرض الحيواني الزراعي في البصرة لعام ١٩٥٦ ، مطبعة الحبر التجارية ، البصرة ، ١٩٥٦، ص ٣-٤.

(٨٩) الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ،تقرير عن الاحصاء الزراعي والحيواني في العراق ، ١٩٥٢-١٩٥٣، ص ٣٦.

(٩٠) الحكومة العراقية ، وزارة التخطيط ، مشاريع لواء البصرة ، مديرية الفنون او الثقافة الشعبية ، ، ١٩٥٨ ، ص ٣.

(٩١) الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر : الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ، المجموعة الاحصائية السنوية العامة ١٩٥٤، ص٨٦؛ الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ، المجموعة الاحصائية السنوية العامة ١٩٥٨، ص٩٠.

(٩٢) المصرف الزراعي : هو أقدم مصرف عراقي حكومي، تأسس في عام ١٩٣٥وقد سمي في حينها بـالمصرف الزراعي الصناعي، حيث حددت أهدافه ومهامه بتمويل النشاطين الزراعي والصناعي، وكانت استثماراته المالية تحاول أن تغطي متطلبات الأعمال والأنشطة الزراعية المختلفة وتنسحب على المشاريع الصناعية التي ينهض بتأسيسها بعض التجار وأصحاب الحرف في العام ١٩٤٦ ونظرا لتنامي حاجات المزارعين والفلاحين وأصحاب المهن التجارية والصناعية للقروض وازدياد حجم تمويلات المصرف وتعدد أهدافه، ارتأت الحكومة تأسيس مصرف صناعي مستقل يتولى مهام تمويل المشاريع الصناعية، فيما يختص المصرف الزراعي بتمويل متطلبات القطاع الزراعي، محمود فهمي درويش، مصطفى جواد، أحمد سوسة، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠، مطبعة التمدن ، بغداد ، ١٩٦١، ص٧٢١ ؛ جبار عباس سعيد ، المصرف الزراعي التعاوني العراقي ودورة في تنمية الزراعية ، دبلوم عالي ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٧٩، ص ١١.

(٩٣) عبدالرزاق الهلالي ، معجم العراق ، مطبعة النجاح ، ج٢ ، بغداد ، ١٩٥٣ ، ص ٧٩.

(٩٤) المصدر نفسة ، ص ٧٩.

المصـــــادر

اولاً :- الوثائق الغير منشورة

١- د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٨٣٦٣ /٣٢٠٥/ و٢ ، ١٩٤٥-١٩٤٧، عنوان الملفة ، تفتيش الاداري ناحية السيبة

٢- د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٤٧٢٢/ ٣٢٠٥٠/ و١٢ ، ١٩٤٦، عنوان الملفة تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة

٣- مقررات مجلس اللواء ، الادارة المحلية للواء البصرة لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، طبعة شركة تايمس ، بغداد ،د.ت

٤- د.ك.و. ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل ٧٣١٢ / ٣٢٠٥٠ ، و ١ ، ١٩٤٤-١٩٤٨، عنوان الملفة تقارير الاداري عن لواء البصرة

٥- د.ك.و. ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٤٧٧٦ / ٣٢٠٥٠ و ١١ ، ١٩٤٨ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش اداري في لواء البصرة ، الزراعة في لواء البصرة

٦- م.و.ب ، رقم الملفة ٤٤٧٠، قطع اراضي وبساتين -١٩٥٠ ، من متصرفية البصرة الى مديرية الطابو العامة ، بتاريخ ٧/١٢/ ١٩٥٠ ، تسلسل رقم ٤.

٧- م.و.ب ، ملفة رقم ٤٤٠١ ، املاك – ١٩٥٠، من مديرية لواء البصرة الى المتصرف لواء البصرة ، بتاريخ ٩ ايار ١٩٥١، تسلسل رقم ٥٨.

٨- د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٩٥٥ / ٣٢٠٥٠ / و١١ ، ١٩٤٨-١٩٥٠ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الاداري في قضاء ابي الخصيب

٩- الادارة المحلية للواء البصرة، المعرض الحيواني الزراعي في البصرة لعام ١٩٥٦ ، مطبعة الحبر التجارية ، البصرة ، ١٩٥٦

١٠- الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ،تقرير عن الاحصاء الزراعي والحيواني في العراق ، ١٩٥٢-١٩٥٣

١١- الحكومة العراقية ، وزارة التخطيط ، مشاريع لواء البصرة ، مديرية الفنون او الثقافة الشعبية ، ، ١٩٥٨ ، ص ٣.

١٢- الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ، تقرير عن الاحصاء الزراعي والحيواني في العراق ، ١٩٥٢-١٩٥٣، مطبعة دار الاخبار ، ١٩٥٤

١٣- الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ، تقرير عن الاحصاء الزراعي والحيواني في العراق ، ١٩٥٢-١٩٥٣

١- م.و.ب ، رقم ملفة ٨٠٨٤ ، اراضي الاميرية ١٩٤٨ ، متصرف لواء البصرة الى قائم مقام قضاء ابي الخصيب ، بتاريخ ٥ حزيران ١٩٤٩، تسلسل رقم ٥٤.

٢- م.و.ب ، ملفة رقم ٣٦٣٠، اراضي اميرية – ١٩٥١، مدير طابو اللواء الى متصرفية لواء

ثانياً :- الرسائل و الاطاريح :

١- عبدالرزاق محمد البطيحي ، انماط الزراعة في العراق ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ١٩٧٥ .

٢- جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق١٩٤١-١٩٥٢،رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة بغداد ،١٩٧٣

٣- عماد احمد الجواهري ،تاريخ مشكلة الاراضي والاصلاح الزراعي في العراق ١٩٢٣- ١٩٧٠ ، اطروحة دكتورا غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة المستنصرية ، ١٩٨٢

٤- ليلى فيصل مهدي حسين ، اوضاع لواء البصرة خلال العهد الجمهوري الاول ١٩٥٨-١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية التربية ، ٢٠٢٢ .

٥- جواد صندل جازع البدران ، زراعة النخيل وانتاج التمور في محافظة البصرة للفترة ١٩٥٠-١٩٨٠ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٨٨

٦- عماد احمد الجواهري ، تاريخ مشكلة الاراضي والاصلاح الزراعي في العراق ١٩٣٣-١٩٧٠ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، ، كلية الآداب ، جامعة المستنصرية ،1983

٧- امين محمد سعيد محمد الادريسي ، انتاج التمور في محافظة البصرة مشاكلها الاقتصادية ودور مكننة النخيل في تذليل بعض منها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، ١٩٥٨

٨- لبنى رياض عبد المجيد ، ابو الخصيب ١٩٢١-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٥

٩- خضير عباس ريكان العبودي، خضير عباس ريكان العبودي، دور نواب بغداد ١٩٣٩-١٩٤٨، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، ٢٠١١

١٠- ازهار عبد الرحمن ، البصرة ١٩٥٨-١٩٦٨ دراسة في احوالها الاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٣

١١- محمد حمادي عليوي ، الغلات الزراعية في العراق ذات القيمة الصناعية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٦٩

ثالثاً :- الكتب العربية والمعربة

٣- عبد الرزاق الهلالي ، ؛ عبد الرزاق الهلالي ، مشاكل الائتمان الزراعي في العراق ، مطبعة النجاح ، بغداد ، ١٩٥٧

٤- سميرة بلدة جرجيس ، اقتصاديات وتسويق التمور في العراق الواقع والافاق ، منشورات مركز دراسات الخليج ، جامعة البصرة ، د.ت .

٥- امين لطفي ، دليل البصرة

٦- عبدالرزاق الهلالي ، معجم العراق ، مطبعة النجاح ، ج٢ ، بغداد ، ١٩٥٣

٧- سالم سعدون المبادر ،بستنة النخيل في البصرة والملاك الغائبون دراسة في الجغرافية الجغرافية الزراعية ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٧٩
٨- عبدالرزاق الهلالي ، نظرات في اصلاح الريف ، ط٣ ، دار الكشاف للنشر ، بغداد ، ١٩٥٤
٩- مكي محمد عزيز ، الهجرة الى الكويت التأكيد على الهجرة العراقية ١٩٥٧-١٩٧٥ ، ط٢، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٨٢
١٠-
١١- عبد الوهاب مطر الداهري ، القوى العاملة في القطاع الزراعي ، مجلة اقتصادية ، العدد ٣-٤ ، ١٩٧٢
١٢- خليل ابراهيم الخالدي ومهدي محمد الازري ، تاريخ احكام الاراضي العراق ، ط١ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٠
١٣- لطيف الدليمي ، الواقع الفلاحي ومستلزمات الهجرة المعاكسة ، ط٢ ، مطبعة الزمان ، بغداد، ١٩٧٦
١٤- عبدالرزاق الهلالي ، مشاكل الائتمان الزراعي في العراق ، ط١ ، دار الكشاف للنشر والتوزيع ، بغداد، ١٩٥٧
١٥- عبد الرزاق الهلالي ، مشاكل الائتمان الزراعي في العراق

رابعاً :- الصحف والمجلات

١- جريدة الثغر ،العدد ٥٥٠٧ ، ٧ ايلول ١٩٥٤.
٢- عبد الخالق محمد عبدي ، اقتصاديات الارض والاصلاح الزراعي في النظرية والتطبيق ، ط١ ، مطبعة السلمان ، بغداد ، ١٩٧٧، ص ٢٩٧-٢٩٨؛
٣- التقرير العام للهيئة العامة للزراعة في محافظة البصرة ، تقرير عن بساتين النخيل ، قسم النخيل ، ١٩٧٥-٢٠١١.
٤- هشام جواد ، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي ، مطبعة المعارف ، ط٢ ، بغداد ، ١٩٤٦
٥- جريدة الثغر ،العدد ٥٩٨٣، ١٩٥٥.
٦- جريدة الزمان ، العدد ٢٦٢٩ في ٢٢ مايس ١٩٤٩.
٧- الثغر ، العدد ٥٩٨٨، ١٠ كانون الثاني ١٩٥٥.
٨- الثغر ، العدد٥٥٤٥، ١٤ نيسان ١٩٥٤ .
٩- جريدة المدى ؛ بغداد ، العدد ٢١١٨ ، ٢/ ٥/ ٢٠١١.
١٠- عبد الواحد عبدالجليل الربيعي ، قضاء ابي الخصيب دراسة في جغرافية السكان ، مجلة كلية الآداب ، ، العدد الثامن ، المجلد ٢، جامعة البصرة
١١- صباح حسن بديوي ، التطورات الاقتصادية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٥، ج ٢، العدد ٤٤، مجلة كلية التربية ،جامعة واسط ،٢٠٢١

١٢- مكي الجميل ، مدير التسوية العام ، المنشورة في مجلة الزراعة العراقية ٢ مايس ١٩٥٣.

-١٣

١٤- صابرين كريم مناتي ، الاثار الاقتصادية لفيضانات نهري دجلة والفرات ١٩٢٣-١٩٥٤، مجلة ابحاث البصرة، مج ٣٧، العدد ٤، جامعة البصرة ، كلية التربية ، ٢٠١٢

خامساً :- محاضر مجلس النواب والاعيان

١- محاضر مجلس النواب ، محضر الجلسة الثانية عشر، في (١٩ نيسان ١٩٤٧)، ص ١٩٥.

٢- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لعام ١٩٤٨، محضر الجلسة السادسة عشر، في (٥ تشرين الاول ١٩٤٨)

٣- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الاول لعام ١٩٥٢، محضر الجلسة الثانية، في(٢ شباط ١٩٥٣)

-٤

٥- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧، الجلسة ٣ في ٢٢ كانون الاول ١٩٥٧

٦- عبدالرزاق الهلالي ، مشاكل الائتمان الزراعي في العراق ، الطبعة الاولى ، مطبعة النجاح ، بغداد ١٩٥٧

٧- تم اعداد هذا الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على المصادر : الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ، المجموعة الاحصائية السنوية للسنوات ١٩٥٤و ١٩٥٧ و ١٩٥٨.

٨- محاضرات مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٦ ، الجلسة ٣٨ في ١٨ مايس ١٩٤٦ ، ص ٣٨٦

٩- محاضرات مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ٣ ، في ٥ تموز ١٩٤٨

١٠- محاضرات مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، لجلسة ٤٣ في ١٦ مايس ١٩٤٨

References

Arabic and Arabized books

1- Abdul Razzaq Al-Hilali, Abdul Razzaq Al-Hilali, Problems of Agricultural Credit in Iraq, Al-Najah Press, Baghdad, 1957

2-Samira Town of Zarzis, Economics and Marketing of Dates in Iraq, Reality and Prospects, Gulf Studies Center Publications, University of Basra, Dr.

3- Amin Lutfi, Basra Guide

4- Abdul Razzaq Al-Hilali, Dictionary of Iraq, Al-Najah Press, Part 2, Baghdad, 1953.

-٥Salem Saadoun Al-Mubader, Palm Gardening in Basra and the Absentee Owners, A Study in Agricultural Geography, Al-Irshad Press, Baghdad, 1979.

٧-Abd al-Razzaq al-Hilali, Considerations on Reforming the Countryside, 3rd edition, Dar al-Kashshaf Publishing House, Baghdad, 1954.

٨-Makki Muhammad Aziz, Immigration to Kuwait, Emphasis on Iraqi Immigration 1957-1975, 2nd edition, Al-Irshad Press, Baghdad, 1982.

٩-Abdul Wahab Matar Al-Dahri, The Workforce in the Agricultural Sector, Economic Journal, No. 3-4, 1972

١٠-Khalil Ibrahim Al-Khalidi and Mahdi Muhammad Al-Azri, History of Land Rulings in Iraq, 1st edition, Al-Hurriya Printing House, Baghdad, 1980.

١١-Latif Al-Dulaimi, The Agricultural Reality and the Necessities of Adverse Migration, 2nd edition, Al-Zaman Press, Baghdad, 1976.

١٢-Abdul Razzaq Al-Hilali, Problems of Agricultural Credit in Iraq, 1st edition, Dar Al-Kashaf for Publishing and Distribution, Baghdad, 1957.

١٣-Abdul Razzaq Al-Hilali, problems of agricultural credit in Iraq

Messages and theses:

١-Abdul Razzaq Muhammad Al-Batahi, Patterns of Agriculture in Iraq, unpublished doctoral thesis, Ibn Rushd College of Education, University of Baghdad, 1975.

٢-Jaafar Abbas Hamidi, Political Developments in Iraq 1941-1952, Master's Thesis, College of Arts, University of Baghdad, 1973.

٣-Imad Ahmed Al-Jawahiri, The History of the Land Problem and Agrarian Reform in Iraq 1923-1970, unpublished doctoral thesis, College of Arts, Al-Mustansiriya University, 1982.

٤-Laila Faisal Mahdi Hussein, Conditions of the Basra Brigade during the First Republican Era 1958-1963, unpublished master's thesis, University of Basra, College of Education, 2022.

٥-Jawad Sandal Jazia Al-Badran, palm cultivation and date production in Basra Governorate for the period 1950-1980, unpublished doctoral thesis, College of Arts, University of Basra, 1988.

٦-Imad Ahmed Al-Jawahiri, The History of the Land Problem and Agrarian Reform in Iraq 1933-1970, unpublished doctoral thesis, College of Arts, Al-Mustansiriya University, 1983.

٧-Amin Muhammad Saeed Muhammad Al-Idrisi, Date production in Basra Governorate, its economic problems and the role of palm mechanization in overcoming some of them, unpublished master's thesis, College of Administration and Economics, University of Basra, 1958.

٨-Lubna Riyad Abdel Majeed, Abu Al-Khasib 1921-1958, unpublished master's thesis, College of Arts, University of Basra, 2005

٩-Khudair Abbas Rikan Al-Aboudi, Khudair Abbas Rikan Al-Aboudi, The Role of the Deputies of Baghdad 1939-1948, unpublished master's thesis, Institute of Arab History and Scientific Heritage, 2011

١٠-Azhar Abdul Rahman, Basra 1958-1968, a study of its economic conditions, unpublished master's thesis, College of Education, University of Basra, 2003

١١-Muhammad Hamadi Aliwi, Agricultural Yields in Iraq of Industrial Value, unpublished doctoral thesis, Cairo University, Cairo, 1969

newspapers and magazines

١-Al-Thaghr newspaper, Issue No. 5507, September 7, 1954.

٢-Abdul Khaleq Muhammad Abdi, Land Economics and Agrarian Reform in Theory and Practice, 1st edition, Al-Salman Press, Baghdad, 1977, pp. 297-298؛

٣-General report of the General Authority for Agriculture in Basra Governorate, report on palm orchards, Palm Department, 1975-2011.

٤-Hisham Jawad, Introduction to Iraq's Social Entity, Al-Ma'arif Press, 2nd edition, Baghdad, 1946.

٥-Al-Thaghr newspaper, issue No. 5983, 1955.

٦-Al-Zaman newspaper, issue No. 2629, dated May 22, 1949.

7-Al-Thaghr, Issue No. 5988, January 10, 1955.

٨-Al-Thaghr, Issue 5545, April 14, 1954.

٩-Al-Mada newspaper; Baghdad, Issue No. 2118, 5/2/2011.

١٠-Abdul Wahid Abdul Jalil Al-Rubaie, Abu Al-Khasib District, A Study in Population Geography, Journal of the College of Arts, Issue Eight, Volume 2, University of Basra

١١-Sabah Hassan Bidawi, Economic Developments in Iraq 1953-1955, Part 2, Issue 44, Journal of the College of Education, Wasit University, 2021

١٢-Makki Al-Jamil, General Settlement Director, published in the Iraqi Agriculture Magazine, May 2, 1953.

١٤-Sabreen Karim Manati, Economic Impacts of the Floods of the Tigris and Euphrates Rivers 1923-1954, Basra Research Journal, Volume 37, Issue 4, University of Basra, College of Education, 2012

Unpublished documents

١-D.K.W., Files of the Ministry of Interior, File Sequence 8363/3205/ and 2, 1945-1947, File Title: Administrative Inspection of Siba District

٢-D.K.W., Files of the Ministry of Interior, Al-Diwan, file sequence 4722/32050/and 12, 1946, file title Administrative Inspection Reports in the Basra District

٣-Decisions of the District Council, Local Administration of the Basra District for the year 1954-1955, Times Company Edition, Baghdad, d.d.

٤-KWD Ministry of Interior files, serial 7312/32050, 1, 1944-1948, file title Administrative Reports on the Basra Brigade

٥-KWD Ministry of Interior files, file sequence 4776/32050 and 11, 1948, file title, Administrative Inspection Reports in the Basra District, Agriculture in the Basra District

٦-M.W.B., File No. 4470, plots of lands and orchards - 1950, from the Basra Mutasarrifate to the General Land Registry Directorate, dated 7/12/1950, serial No.

7-M.W.P., File No. 4401, Property - 1950, from the Basra District Directorate to the Basra District Controller, dated May 9, 1951, serial No. 58.

8- D.K.W., Files of the Ministry of the Interior, Al-Diwan, File Sequence 1955/32050/and 11, 1948-1950, File Title, Administrative Inspection Reports in Abu Al-Khasib District

9-Local Administration of the Basra District, Agricultural Animal Exhibition in Basra in 1956, Al-Ink Commercial Press, Basra, 195